LINUM

Baytna | بيتنا

الهويات المحلية والتقسيمات الإدارية

المناطقية ليست الخطر

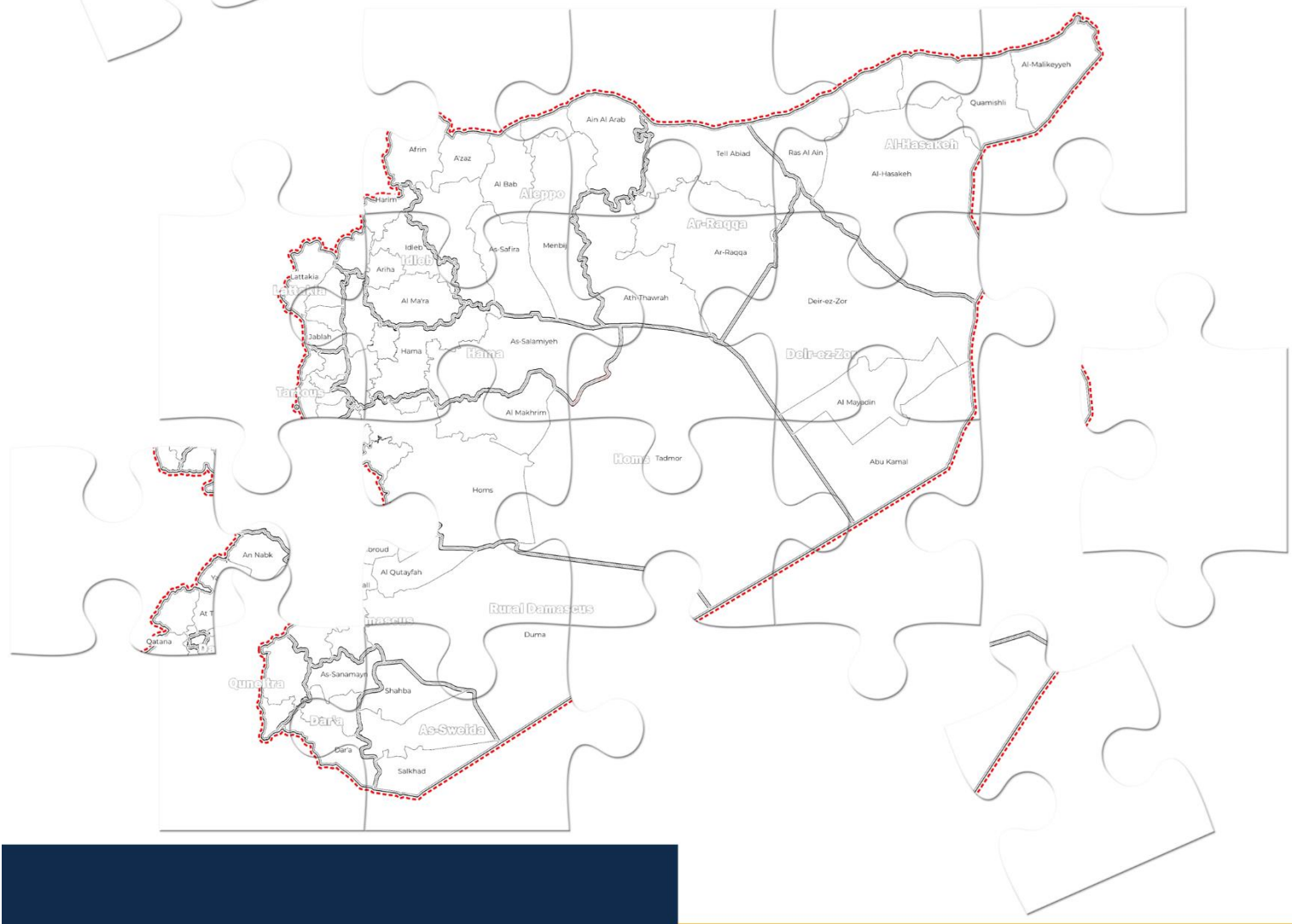

الباحثون : د.زيدون الزعبي
أمل حميدوش
بشار مبارك
محمد المصري
صهيب الزعبي
تحرير: صهيب عنجريني

2024

قائمة الأشكال 3
قائمة الجداول 3
قائمة الصور 3
1. مقدمة 4
2. الخلفيّة النّظريّة: الهويّة المحلّيّة والهويّة الوطنيّة 9
3. المنهج 16
3.1 منظومات التقسيمات الإدارية السورية وتصميم العينة و مواضيع الدراسة 16
4. التّقسيمات الإداريّة أسبابها وأشكالها 22
4.1 العوامل المؤثرة في التّقسيمات الإدارية 22
4.2 أشكال التغييرات الإدارية على المناطق 25
5. الهويّة الوطنيّة وأبعادها 27
5.1 أسباب ضعف الجانب الواعي من الهويّة الوطنيّة السّوريّة 27
6. الهويّة المحليّة وعوامل تعزيزها 30
6.1 العوامل الموضوعية 30
6.2 العوامل السياساتية 31
7. العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الهويّة المحليّة، والهويّة الوطنيّة والّتقسيمات الإداريّة 33
7.1 العلاقة بين الهوية المحلية/الثقافية والهوية الوطنية 33
7.2 الهوية المحلية والتقسيمات الإدارية 36
8. قيود البحث والأسئلة المستقبلية 38
9. الخلاصة 39
10. قائمة المراجع 42
11. الملحقات 46

قائمة الأشكال

شكل 1 المنظومة البلدية اللامركزية المنتخبة محلّياً (الوحدات الإدارية المحلية ذات الشخصية الاعتبارية) 5
شكل 2 المنظومة الترابية اللاحصرية المعينة مركزياً (التقسيمات الإدارية التي تتبع المركز لجهة الإشراف وضمان الأمن) 5
شكل 3 خريطة سوريا و الانقسامات بين المحافظات و توزّع قوى السيطرة- المصدر جسور للدراسات 7
شكل 4 معلومات المحافظات من ناحية عدد المناطق، عدد السكان و المساحة 18
شكل 5 الأقاليم التخطيطية في سوريا 21
شكل 6 تواريخ إحداث المناطق في سوريا 23
شكل 7 أشكال التغييرات الإدارية و أسبابها 26
شكل 8 العلاقة بين الهوية المحلية و الهوية الوطنية 34

قائمة الجداول

جدول 1 توضح توزع العينة والباحثين 19
جدول 2 أشكال العلاقات بين الهوية المحلية والهوية الوطنية 33
جدول 3 المناطق و النواحي في سوريا حسب المحافظات 46

قائمة الصور

صورة1 نصوص من القانون السوري 47

1. مقدمة

تلعب التقسيمات الإداريّة بما تعنيه من إجراءات إداريّة تشمل ترسيم الحدود الداخلية بين المحافظات، والمناطق، والمدن، وتسميتها، وعدد مستوياتها (إقليم، محافظة، منطقة، مدينة، إلخ)، دوراً حاسماً في عملية التّنميّة المحليّة، والاستقرار المجتمعيّ، والتّمثيل السّياسيّ. فلنأخذ مثالاً ما جرى في سوريا خمسينيّات وستينيّات القرن الماضي من تدخّلات مركزيّة لضبط الهويّات المحليّة عن طريق ترسيم خرائط التقسيمات الإداريّة، وتغيير بعض مسمّياتها، مثل: تعريب أسماء المناطق الكرديّة، وبعض الأسماء ذات الصّبغة الدينية أو الأصول الفينيقيّة في السّاحل[1]، وإعادة تسمية محافظات حوران والجزيرة، والفرات[2]، وإحداث محافظتي الرّقّة وإدلب[3]، ثم إحداث محافظتي القنيطرة[4] وطرطوس[5]، فضلاً عن التعديلات المستمرّة للتّقسيمات الإداريّة على المستويات الأدنى من مناطق ونواحٍ، وإعادة التّجميع والتّوزيع للوحدات الإداريّة للمدن والبلدات والبلديّات، كلّ ذلك أثّر بشكل كبير على شكل الهويّة المحليّة على امتداد الجغرافيا السّوريّة، كما أثّر على استقرار المجتمعات التي تقطنها.

تزخر الأدبيّات العالمية بحالات وفّرت فيها التّقسيمات الإداريّة ظروفاً للاستقرار، مثل إسبانيا، وبريطانيا، ودول أوروبا الشرقية[6]، وبحالات أخرى أثارت القلاقل، بل وربّما العنف، كما حدث في باكستان العام 2010 عند إحداث محافظة خيبر بختونخوا[7]، وإندونيسيا في العام 2003 عند تقسيم ولاية بابوا[8]، وبلجيكا عند تقسيم دائرة بروكسل-هالي-فيلفورد[9]. بالتّالي، تصبح دراسة مثل هذه المسألة في سوريا قضيّة في غاية الأهمّيّة، في ظلّ نتائج الحرب الدّائرة في البلاد منذ العام 2011، وذلك لأسباب عديدة: البعد الطّائفيّ والإثنيّ للصّراع، وحالة التّقسيم الحاصلة في المحافظات السورية بين قوى السّيطرة المختلفة، وضرورة إيجاد بنى إدارية تعيد عجلة التّنمية في ظلّ الاقتصاد المتهالك الذي تعاني منه البلاد، وتحدّيات إعادة بناء التّماسك والسّلم المجتمعيّين، وتحدّيات تحديد الموطن الأصليّ للسكان؛ سواء الذين هجّرهم النّزاع أو أولئك الذين تركوا مواطن سكناهم قبل النّزاع في عمليّة التحول من الأرياف إلى المدن قبل العام 2011، وأخيراً أهمّيّة خيار اللّامركزيّة بوصفه مدخلاً للحلّ في سوريا، وبالتالي الحاجة إلى إعادة تشكيل البنية الإداريّة للبلاد بما ينسجم والتمثيل الأفضل للمجتمع.

تنقسم سوريا اليوم إلى 14 محافظة مقسّمة وفق نظامين متوازيين. يقسم النّظام الأول القطر إلى 71 منطقة و288 ناحية، يديرها مدراء مناطق ومدراء نواحٍ معيّنون من قبل وزارة الدّاخليّة[10]. لا تتمتع المناطق ولا النواحي بالشّخصيّة الاعتباريّة، وينحصر دورها بالأمن العام للبلاد، وهي غير معنيّة بنوع محدّد من الخدمات كالسّجل المدني. أما النّظام الثاني، فيقسم المحافظات الأربعة عشرة إلى 156 مدينة و520 بلدة، و 754 بلديّة وفق آخر انتخابات محليّة أُجريت في البلاد العام 2022[11].

---

[1] https://snacksyrian.com/%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%83%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%A4%D8%AB%D8%B1/

[2] الجريدة الرسمية، العدد 39، مرسوم تشريعي رقم 179، صدر عن رئيس الدولة فوزي سلو ، إعادة تسمية محافظات حوران، الجزيرة، الفرات إلى درعا، دير الزور، الحسكة

[3] الجريدة الرسمية، العدد 27، قانون رقم 468، أقر مجلس النواب إحداث محافظتي إدلب و الرشيد بتاريخ 28-11-1957

[4] الجريدة الرسمية، العدد 39، مرسوم تشريعي رقم ، صدر عن رئيس الدولة أمين الحافظ، 51 بإحداث محافظة القنيطرة بتاريخ 27-08-1964

[5] الجريدة الرسمية، العدد 41، أقر رئيس الدولة نور الدين الأتاسي إحداث محافظة طرطوس بتاريخ 22-08-1966

[6] Schrijver, F. (2006). Regionalism after Regionalisation: Spain, France and the United Kingdom. Amsterdam University Press.

[7] Noor, S., Hashmi, A. S., & Bukhari, S. T. (2018). Fata Merger with Khyber Pakhtunkhwa: PROSPECTS AND OPPORTUNITIES. ISSRA Papers, 10(2).

[8] Chauvel, R., & Bhakti, I. N. (2004). The Papua conflict: Jakarta's perceptions and policies.

[9] Peeters, P., & Mosselmans, J. (2009). The Brussels-Halle-Vilvoorde Question: A Linguistic Trap. Eur. Pub. L., 15, 5.

[10] القانون 107 للعام 2011، http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5575&cat=4390 ، المادة 73-82

[11] التقرير الوطني لحملة دورك حول تفاعل القوى التنموية مع حالة انتخابات الإدارة المحلية في سوريا 2022، حركة البناء الوطني، ص 17

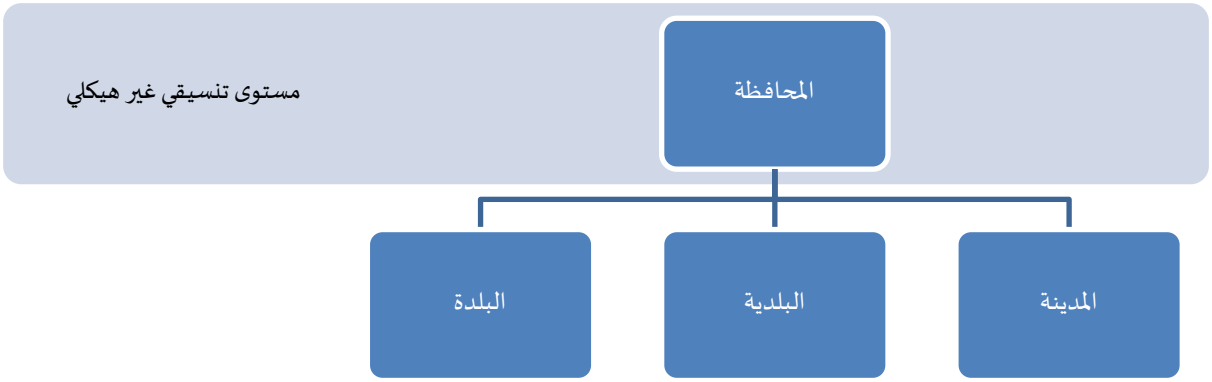

شكل 1 المنظومة البلديّة اللّامركزيّة المنتخبة محليّاً (الوحدات الإداريّة المحلّيّة ذات الشّخصية الاعتباريّة)

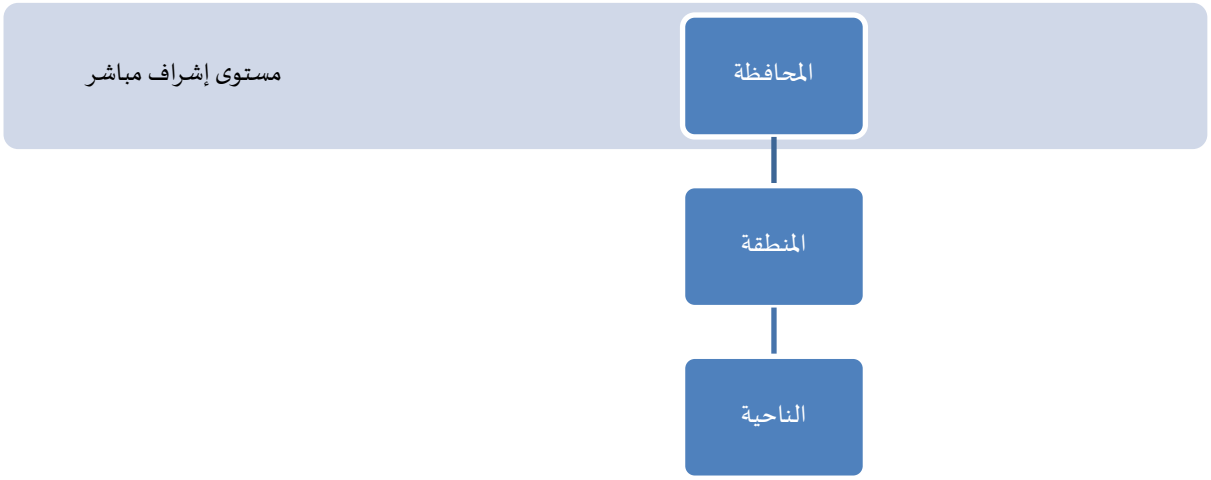

شكل2 المنظومة التّرابيّة اللّاحصريّة المعيّنة مركزياً (التّقسيمات الإداريّة التي تتبع المركز لجهة الإشراف وضمان الأمن)[12]

تبدو منظومة المناطق والنواحي13 أكثر ثباتاً من ناحية التغيّرات التي طرأت عليها منذ تأسيس الدّولة السّورية، فهي تعتمد بشكل أساسي على المساحة وعلى الموقع في المحافظة، وعلى عدد السكان بشكل نسبيّ، في حين تتحول البلديّات إلى بلدات والبلدات إلى مدن بحسب عدد السكان، مع أنّ الدراسة المتأنّية تُظهر أنّ معايير تعداد السّكان (المتغيّر بسرعةٍ بطبيعة الحال) لم تكن العامل الوحيد، ولا حتى الأهمّ في ترسيمها وتحديد مستوياتها، ما يجعل تطوّرها وتقلّباتها أسرع بكثير من منظومة المناطق والنواحي، كما سنرى لاحقاً.

وصلت سوريا إلى هذا الشّكل الإداري بعد تحوّلات عديدة طرأت على منظومتها الإداريّة منذ نشوئها بوصفها كياناً سياسيّاً بعد الانفصال عن السّلطنة العثمانيّة في العام 1918. ظلّ هذا الهيكل يتغيّر كل عقد تقريباً بين العامين 1918 - 1973. تجلّت هذه التغييرات في

[12] المكتب المركزي للإحصاء

[13] ibid

شكل تغيير لأسماء المناطق، أو المدن، أو المحافظات، أو تقسيم بعض المحافظات بغية إنشاء محافظات جديدة، أو تغيير حدود المحافظات بإضافة أجزاء (مناطق، نواحي، إلخ) إليها أو حذفها منها14.

أُحدثت هذه التغييرات لأسباب خدميُة وتنمويُة من وجهة نظر السلطات. بالطبع، لم يكن كل تغيير مبرّراً من قبل هذه السلطات. على سبيل المثال، لا تذكر الأدبيّات الحكوميّة المنشورة أسباب تأسيس محافظتي طرطوس والقنيطرة. كما أنّ التّغييرات الأخرى مثل إنشاء الرقة وإدلب، أو إعادة تسمية حوران بـ درعا، والفرات بـ دير الزور، كانت مبرّرة ربّما لأسباب موضوعيّة وتنمويّة، (كاتّساع مساحة المحافظات وبُعد السّكان عن مراكز المحافظة في حالتي إحداث محافظتي إدلب والرّقّة مثلاً، والحاجة إلى قاعدة ثابتة في تسمية المناطق والمحافظات كإعادة تسمية الجزيرة بـ الحسكة، وحوران بـ درعا، والرّشيد بـ الرّقّة، وسواها على أساس تعريف كلّ محافظة باسم المدينة الكبرى فيها وإلغاء المسمّيّات التي يمكن أن تفتح المجال لأطر هوياتيّة عابرة للحدود)، ومع ما تقدّم، يمكن أن يرى المرء أغراضاً سياسيّة تقف وراء ذلك.15

لناحية المحافظات، استقرّ الهيكل الإداريّ بمعناه الواسع بعد العام 1973، عندما أعيدت تسمية أمانة العاصمة بـ محافظة مدينة دمشق، وتسمية محافظة دمشق بمحافظة ريف دمشق16. دارت نقاشات كثيرة في مجلس الشعب وفي الدّوائر الحكوميّة حول إنشاء محافظات جديدة مثل القلمون في ريف دمشق الشّمالي،17 وتدمُر في الأجزاء الشّرقيّة من حمص، ومنبج في شمال حلب،18 كما تدور أثناء كتابة هذا البحث مداولات حول تسمية محافظة ريف دمشق بالفيحاء19. أما بالنّسبة للمناطق والنّواحي فقد تغيّرت مرّات عديدة، أهمُّها في أوائل ستّينيّات القرن الماضي، وفي العقد الأول من الألفيّة الثّالثة، وهذا أحد الموضوعات التي يدرسها البحث باستفاضة.

من ناحية أخرى، خلقت حالة النزاع القائمة منذ 2011 تقسيمات جديدة غير رسميّة بدأت تكتسب صفة الأمر الواقع تدريجاً. أجزاء واسعة من أرياف حلب الشّماليّة والشّرقيّة والغربيّة التي تسيطر عليها فصائل المعارضة، معزولةٌ تماماً عن مدينة حلب التي تسيطر عليها الحكومة المركزيّة. كما تنقسم دير الزور إلى قسمين على طول نهر الفرات، يقع أحدهما تحت سيطرة الإدارة الذّاتيّة لشمال وشرق سوريا، والآخر تحت سيطرة الحكومة المركزيّة. وضمن هذه التّقسيمات الكبرى تدار كلّ واحدة من تلك التّقسيمات الجديدة بموجب منظومات أمر واقع مختلفة حتى في منطقة السّيطرة الواحدة. علاوة على ذلك، شهدت العديد من المحافظات تغيّرات في مراكز ثقلها، إذ صعد العديد من المدن في سلّم الأهمّيّة، وفقدَ قسم آخر أهمّيّته. على سبيل المثال تصاعدت أهمّيّة بُصرى الشّام في محافظة درعا كونها معقل المعارضة المسلّحة بعد ما أصبح يُعرف بالمصالحة، ومناطق المصالحة، وأضحت اعزاز مركزاً إداريّاً واقتصادياً مؤثّراً. بالتالي، وبسبب طول فترة الانقسام هذه، نشأت نماذج اقتصاديّة واجتماعيّة متباينة، قد تستدعي إعادة التّفكير في شكل الدّمج مستقبلاً.

---

[14] زيدون الزعبي، عمر عبد العزيز الحلاج، صهيب الزعبي، جاد الحلاج، مئة عام من العلاقة الإشكالية بين المركز والأطراف

[15] ibid

[16] الجريدة الرسمية عدد 4، المرسوم التشريعي رقم 10 صدر عن رئيس الجمهورية حافظ الأسد، إحداث محافظة دمشق تاريخ 20-01-1972

[17] وثائق خاصة وصلت ليد الباحثين، توضح تقدم رؤساء مجالس يبرود والنبك ودير عطية بطلب إحداث مدينة القلمون

[18] وردت في مناقشات لمجلس الشعب في مراحل مختلفة آخرها ٢٠١٧

[19] موقع جريدة الوطن شبه الرسمية، تاريخ، 19.04.2022، https://alwatan.sy/archives/343267 آخر دخول 10.05.2023

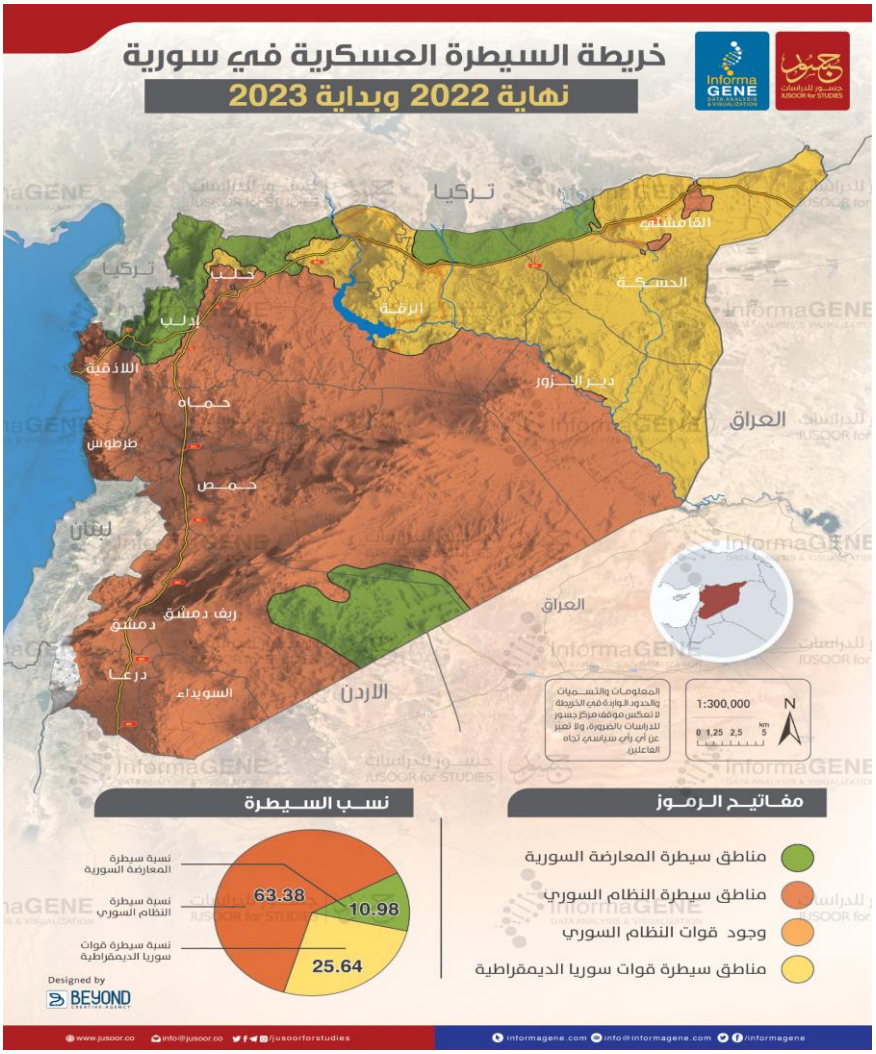

شكل 3 خريطة سوريا و الانقسامات بين المحافظات و توزّع قوى السّيطرة- المصدر جسور للدراسات[20]

بالنّظر إلى كلّ هذا، نرى أن التّقسيمات الإداريّة ستكون مسألة مهمّة في أيّ حلٍ سياسيّ مستقبليّ لسوريا، فقد تواجه بعض المحافظات تحدّيات لإعادة الاندماج، مثل دمج شطري حلب، وشطري دير الزور، إذ تنقسم كلٌّ من المحافظتين بين طرفي سيطرة مختلفين. كما تخضع أجزاء من الأرياف الشمالية لمحافظتي الرّقة والحسكة إلى المعارضة المسلّحة المدعومة من تركيّا، في حين تسيطر قسد على الأجزاء الأوسع منها جنوباً. عليه، إمّا أن يُعاد دمج هذه المحافظات مع توفير آليّات وضمانات لتسهيل عمليّات الإدماج، أو أن يُقرّ إطار قانونيّ لعمليّة الفصل هذه مع مأسسة هذا الوضع ضمن تقسيمات إدارية جديدة ضمن إطار وطنيّ جامع، ولكن أكثر تجاوباً مع الحالة التي أفرزها النّزاع، أو

[20] موقع جسور للدراسات: https://jusoor.co/ar/details/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2022-2023-%D9%88%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A، آخر دخول 2023/11/12

أن يحدث مزيج من هذا وذاك، وفي جميع الحالات هناك حاجة إلى النّظر في التّقسيمات الإداريّة عبر إحداثٍ لمحافظات جديدة، و/أو مناطق جديدة، وبما لا يعيد إنتاج أسباب النزاع أو يُعزّز نتائجه، خصوصاً في ظلّ تطوير نماذج اجتماعيّة واقتصاديّة مختلفة بين المناطق.

من جهة أخرى، قد يُمكن أيضاً التعامل مع بعض أسباب العنف في البلاد إذا حُلت المشكلات المتعلقة بالهويّة، فثمّة محافظات لها هويّة غالبة مثل طرطوس كونها ذات غالبيّة علويّة، والسويداء محافظة ذات غالبيّة درزيّة، بينما لا توجد محافظة يمكنها التعامل مع هويّات أخرى بهذا الوضوح. مثلاً لا يوجد تمركز واضح للهوية الكرديّة في جغرافيا تمتد على مساحة محافظة واحدة، علماً أنه سُجلت محاولات لإحداث محافظة القامشلي مرّات عديدة،21 بدون نجاح. كما قد تُتاح معالجة بعض مظالم المناطق عبر تطويرها إداريّاً، أو إعادة تسميتها، أو عبر كليهما معاً، كما الحال في تغيير الشّكل الإداري لمحافظة ريف دمشق، و/أو إعادة تسميتها بما ينسجم مع هويّاتها المرتبطة بالجغرافيا والبيئة، بشكل أساسي الغوطة، وبردى ومرتفعات القلمون.

علاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة ماسّة إلى معالجة الوضع الاقتصاديّ المتهالك باستخدام أدوات مختلفة تماماً عن تلك المستخدمة قبل الحرب، أو أثناءها. وهذا يعني أن التّكامل الاقتصاديّ الإقليميّ قد يلعب دوراً رئيساً في الانتعاش الاقتصاديّ، وإعادة الإعمار اللذين سيفرضان سلاسل قيمة اقتصاديّة جديدة، وديناميّات معقّدة لسوق العمل وتحركات السّكان ديمغرافيّاً نتيجة ذلك. بالتالي؛ قد يتطلّب الأمر إعادة تشكيل التّقسيمات الإداريّة بما يضمن عمليّة التّكامل الاقتصاديّ، وضمان الموارد المادّيّة والبشريّة اللّازمة لاستقرار كلّ الجغرافيا السّوريّة بشكل عادل ومستدام. قد يحدث هذا عبر دمج محافظات أو مناطق، أو عبر فصلها، كما عبر إحداث مستويات إداريّة جديدة مثل الأقاليم وسواها. وفي جميع الحالات، هناك حاجة إلى إعادة النّظر بالتّقسيمات الإداريّة.

من الصعوبة بمكان تناول قضيّتي الهويّات والتّنمية من وجهة نظر التّقسيمات الإدارية في مسار بحثيّ واحد. عليه فإننا سنحاول في هذا البحث الإجابة عن السّؤال التالي: من وجهة نظر الهويّات المحليّة، هل يوفّر التقسيم الإداريّ الحاليّ لسوريا سبل استعادة السّلام مستقبلاً، والحفاظ عليه لاحقاً؟ بمعنى: هل يوفّر التقسيم الإداريّ الحالي شكلاً من أشكال الاستقرار الاجتماعيّ في المناطق، وبما يعزّز الانتماء الوطنيّ إلى هويّة سوريّة جامعة؟ أم أن هناك حاجة لإجراء تعديلات على هذه التّقسيمات بما يُعزّز الاستقرار الاجتماعيّ من جهة، ويرفع من مستوى ارتباط المجتمع بهويّة سوريّة جامعة من جهة أخرى؟

بالتّالي، ينطلق البحث من فرضيّة مفادُها أن الهويّة الوطنيّة والهويّة المحلّيّة لا يجب أن تكونا متعارضتين، وبالتّالي فإنّ التّقسيمات الإداريّة التي تُعزّز من الهويّة المحليّة، تُعزّز أيضاً الهوية الوطنية، وبالعكس. اختباراً لهذه الفرضيّة، يسعى البحث إلى الإجابة عن السؤال الأساسيّ: كيف تؤثّر التقسيمات الإدارية على الهويّتين المحليّة والوطنيّة؟ وللإجابة عن هذا السؤال تجب الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي حالة التّقسيم الإداريّ الرّسميّ في سوريا؟ وكيف أثّرت هذه التّقسيمات على الهويّات المحليّة في الماضي؟ وما هو وضعها القائم اليوم؟ وكيف أثّرت الهويّات المحليّة بدورها في تشكيل الهويّة الوطنيّة؟

[21] مقابلة مع شخصية مفتاحية الحسكة القامشلي

2. ما هي علاقة الهويّات المحليّة بالهويّة الوطنيّة؟ بمعنى آخر هل تتكاملان؟ أم تتنافران؟

3. هل يتعيّن تغيير هذه التّقسيمات دمجاً، أو فصلاً، أو دمجاً وفصلاً؟ وكيف؟ وما هو أثر مثل هذه التغييرات؟

4. هل يجب إحداث مستوى إداري أعلى يضم المحافظات؟ وما هي المحدّدات الهويّاتيّة لقرار كهذا؟

تنقسم الورقة على الشكل الآتي:

- بداية نشرح الخلفية النّظريّة للبحث، محاولين فهم النّظريات المرتبطة بالتّقسيم الإداريّ من جهة، ومن جهة أخرى فهم الهويّة المحلّيّة والهويّة الوطنيّة، والعلاقة بينها.
- ننتقل بعدها إلى توضيح المنهج الذي اتّبعه البحث في الإجابة عن الأسئلة، مستندين في ذلك إلى الأدبيّات التي عالجت قضية الهويّات المحليّة والتّقسيمات الإداريّة.
- ثم ننتقل إلى الحديث عن الهويّة الوطنيّة السّوريّة وأبعادها، ومواطن قوّتها وضعفها.
- بعدها نتحدّث عن الهويّة المحلّيّة وعلاقتها بالهويّة الوطنيّة.
- وأخيراً ننتهي إلى الحديث عن أثر التّقسيمات الإداريّة على الهويّة المحلّيّة، ومنها على الهويّة الوطنيّة، خاتمين بجملة توصيات.

2. الخلفيّة النّظريّة: الهويّة المحلّيّة والهويّة الوطنيّة

تُعتبر الهوية الوطنية مكوّناً أساسيّاً يشكل أحد أهم أسس التماسك الاجتماعي ضمن إطار الدولة الوطنيّة. يرى تايفل[22] أن الهويّة الوطنيّة ليست إلا تجلّياً لبعدين رئيسين: الانتماء الواعي، بما يعنيه هذا من قُدرة على شرح هذا الانتماء وتفسيره، والارتباط العاطفيّ بالأمّة أو الوطن، بما يعنيه هذا من مشاعر الافتخار والاعتزاز بكلّ إنجاز مرتبط بالأمة.

في هذا الإطار، تُعرِّف الباحثتان Leonie Huddy & Nadia Khatib[23] الهويّة الوطنيّة بأنّها "الشّعور الذاتي بالانتماء إلى أُمّة، الذي يمكن تقديره من خلال الارتباط العاطفيّ بالأمّة والشّعور بالانتماء الواعي إلى هذه الهويّة". مقابل هذه التعريفات للهوية بوصفها انتماءً أو شعوراً واعياً ذا طبيعة إيجابية ذاتيّة، يرى البعض أن الهويّة الوطنيّة هي مُركب مصنوع، وهي نتاج عملية تصنيع مسبقة للهويّات من خلال آليات سلطويّة تقوم على توحيد الإطار الثّقافيّ النّاظم للمجتمعات لتقنعها بانتماءات متخيّلة إلى مجتمع غير محسوس أو معروف بالممارسة اليوميّة[24] .لا يصحّ مع مثل هذه التّعريفات القبول المسبق بوجود هويّة، فالانتماء إلى قوم أو أُمّة هو فعلٌ سياسيٌّ يقوم باستمرار باستثناء جزء من المجتمع، وقبول جزء آخر لأسباب سياسيّة في الغالب.[25]

[22] Tajfel, H. (1981). *Human Groups and Social Categories*. Cambridge: Cambridge University Press.
[23] Huddy, L., & Khatib, N. (2007). American Patriotism, National Identity, and Political Involvement. *American journal of political science*, *51*(1), 63-77.
[24] Anderson, B. (1991). Imagined Communities. London: Verso.
[25] Badiou, A. (2016). “Twenty-Four Notes on the Uses of the Word People”. In Bruno Bosteel and Kevin Olson, eds. What is a People? New York: Columbia University Press. P. 31.

أياً يكن المفهوم الفلسفيّ للهوية، فإنّها تظلّ عنصراً أساسياً في عمليّات بناء المجتمع وتطوير الدولة. إذ تُعزّز الهويّة الوطنيّة الثّقة بين أفراد المجتمع والمجتمعات المحليّة المختلفة، وتُشجّع على تكوين تمييز إيجابي تجاه الجماعات الداخلية بمقابل الجماعات "الأخرى" خارج الحدود. إضافة إلى ذلك، تُعزز فكرة الهويّة الوطنيّة حالة التّكافل والتّضامن المجتمعي، كما تؤثّر في طبيعة مؤسّسات التّعاضد والتّكافل المجتمعيّ، وتكاد تكون أحد أهم عوامل تنظيم المجتمع سياسياً وتحديد شكل الدولة26. ومن خلال تشكيل المبرّرات الأخلاقيّة والمصلحيّة للمجتمع السّياسي تُشجع فكرة الهويّة الوطنيّة على الدّفاع عن مبادئ وقيم الأمّة والتّصدي للتّحديات الخارجيّة. كما تلعب الهويّة الوطنيّة دوراً حيويًا في بناء الدولة، وفقاً لـ Ponte et al27 ، و Alessandro Del Ponte28& Leonie Huddy . إذ تُسهم الهويّة الوطنيّة في تعزيز مشاركة المواطنين في العمليّات السّياسيّة مثل الانتخابات في الدّول الدّيموقراطية، وفي الدّفاع عن بلادهم ضدّ العدوان الخارجي.

بالتأكيد لا يجب أن نغفل عن هويّات وطنيّة لأمم لم تحظ بعد بدولة كالهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة. كما يجب لحظ الأصل الكولونيالي لفكرة الهويّة بإطارها القوميّ، رغم أن المرجعيّة الكولونياليّة لفكرة الهويّة لا تلغي تشكل الهويّة لدى الشعوب المستعمَرة حتى وإن لم تكن قد تشكّلت لديها هويات وطنية في إطار ثنائية الوطن – الدولة، وهو ما أكّد عليه هومي بهابها في قراءته لكتابات فرانز فانون 29.

تتجلّى مُحدّدات الهويّة الوطنيّة في عوامل مثل اللغة، والدّين، والثقافة، والأرض، والتنظيم الاجتماعيّ، بحسب Rodolfo Stavenhagen -30، الذي يُعرّف الهويّة الوطنيّة وفق أربعة أبعاد أساسية هي:

1- البُعد المعرفي الواعي، الذي يشير إلى المعرفة بالرّموز والتاريخ والأعراف الثّقافيّة التي تختصّ بها أُمّة ما.
2- البُعد العاطفي، الذي يرتبط بمشاعر الانتماء التي تتشكل عبر التجارب والخبرات الشخصية والممارسات الثّقافيّة المشتركة والأحداث التاريخيّة، كشعور الافتخار بانتصارات عسكرية أو إنجازات فكرية.
3- البُعد المؤسسي، الذي يشير إلى الهياكل والمؤسّسات السّياسيّة والقانونيّة التي تُحدّد وتحافظ على الأمّة، وتحمي الإطار العام لتنظيم إنتاج وإعادة إنتاج الهويّة، مثل الدّستور والعلم الوطني والمؤسسات الحكومية.
4- البُعد التفاعلي، المتعلق بالعمليّات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتفاعلات التي تُشكّل تصورات الأفراد وتجاربهم عن الأمة، مثل الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام والعلاقات الشخصية.

---

[26] Böner, S. (2013). *Belonging, Solidarity and Expansion in Social Policy.* New York: Palgrave. 103 ff.
[27] Ponte, Alessandro Del. "The influence of foreign elite rhetoric: National identity, emotions, and attitudes toward austerity." *European union politics* 22, no. 1 (2021): 155-178.
[28] Huddy, L., & Del Ponte, A. (2019). "National Identity, Pride, and Chauvinism: Their Origins and Consequences for Globalization Attitudes." *Liberal Nationalism and Its Critics*, *12*(2), 38-56.
[29] Bhabha, H. (1994). *The Location of Culture.* London: Routledge. 57 ff.
[30] Stavenhagen, R. (2008). "Cultural Rights and Human Rights." *Human Rights in the Maya Region: Global Politics, Cultural Contentions, and Moral Engagements*, *92*, 27.

من جهته يرى Montessrrat Guibernau[31]، أن الهويّة الوطنيّة سائلة ومتحركة، تتشارك عبرها مجموعة ما عدداً من الخصائص، تدفع أعضاء هذه المجموعة إلى الاعتقاد بقرابة ما بين أجدادها. ويرى أن الشعوب التي تدّعي أنها تشترك في هويّة وطنيّة معيّنة، تستحضر شكلاً من أشكال الإيمان بالثقافة، والتاريخ، والتقاليد، والرّموز، والقرابة، واللغة، والدين، والبقعة الجغرافيّة، ولحظة التأسيس، والمصير المشترك بكثافة متفاوتة وفي أوقات وأماكن مختلفة.

ينتقد Montessrrat التعريفات التقليديّة بأنها تقتصر على فهم الهويّة الوطنية في إطار الدولة-الأمّة، في حين أن أمماً كثيرة تتمتع بهوية وطنيّة بدون أن تكون لها دولة، وبالتالي يبقى بُعدا الهوية الوطنية الأساسيان بالنسبة له: الانتماء الواعي، والارتباط العاطفي بمكان جغرافي محدد وشعب يقطن هذا المكان.

بالتالي نستطيع تعريف الهويّة الوطنيّة على أنّها: الانتماء الواعي لوطن ومجتمع متخيل، بما يُمثله ذلك من قدرة على تعريف هذا الوطن، وتحديد مُحدداتها الأساسيّة من رموز، وتاريخ، وأرض، ولغة، وثقافة، والانتماء العاطفي لهذه البلاد بما يعنيه هذا من افتخار واعتزاز بهذا الانتماء، والبُعد التفاعلي المرتبط بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تربط أفراد المجتمع ، ومجتمعاتها بعضها ببعض.

أما الهويّة المحليّة فقد عرّفها عدد من الباحثين مثل Garri Raagmaa &Anssi Paasi[32] .وبالاستناد إلى أعمال هذين الباحثين يُعرف Shao et al [33] الهويّة المحليّة بأنها ظاهرة خاصة تتشكل عبر التفاعل الاجتماعي للسكان مع المنطقة التي يحيون فيها. وهي بالتالي، منتجات ذهنيّة متخيّلة تطرأ من خلال تفاعلات المجتمعات مع فضاءاتها المادية والاجتماعية المحيطة، والانعكاس الذهني لتلك الفضاءات في ذاكرة المجتمع وخياله عن ذاته، ويُشكّلها الآخر عنه [34]. ترتبط الهويّة المحلية بالممارسات الثقافية والعادات والتقاليد المتبعة في منطقة ما وبشكل التبادلات الاقتصادية فيها، وقد تصل هذه الهوية من العمق والقوة حدّ التعبير عنها سياسياً، كحال الهويات الفرعيّة في إسبانيا، والبوسنة والهرسك، وإقليم كردستان في العراق، وسواها.

يبدو حال الهويّة المحليّة، كحال الهويّة الوطنيّة، من حيث كونها إطاراً متنازعاً عليه بين أطر التعاون والتعاضد المحلية، وبينها وبين المركز ، وتسعى النخب المحلية بطرق متعددة لتقييد التعريفات الخاصة بتلك الهوية باللجوء إلى تسخير الإطار الثقافي / المجتمعي ، أو بتحريض الخطابات الشعبوية ضمن إطار مناهض أو متنازع عليه مع الهويّة الوطنيّة، في إطار تعزيز القوة السياسيّة للنخب المحلية ، وهكذا يتقلّب المسرح السياسي من محاولات مباشرة، أو غير مباشرة للسيطرة على الهويّة المحليّة بالهيمنة، أو حتى باستخدام المعادلات الانتخابيّة الشّعبويّة في الأنظمة الديمقراطية.

---

[31] Guibernau, Montserrat. "Anthony D. Smith on nations and national identity: a critical assessment." *Nations and Nationalism* 10.1-2 (2004): 125-141.

[32] Paasi, A. (2011). The region, identity, and power. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *14*, 9-16.

[33] Shao, Y., Lange, E., Thwaites, K. orcid.org/0000-0002-2597-4544 et al. (1 more author) (2017) Defining Local Identity. Landscape Architecture Frontiers, 5 (2). pp. 24-41. ISSN 2096-336X 10.15302/J-LAF-20170203

[34] Paasi, A. (2011). The region, identity, and power. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *14*, 9-16.

يمكن التعبير عن الهوية المحلية بطرق مختلفة. فقد تكون على شكل عقدة نقص تجاه الجوار، أو شعور بالتفوّق تجاهه، أو فقط بشعور معيّن بالانتماء. يحدد Passi - نموذجاً من أربع مراحل تتشكل عبرها الهويّة المحلية:

1- مرحلة التشكل التأسيسية، وهنا تُشكل المنطقة حدودها الرسميّة، أو المتخيّلة، كإصدار قرارات أو مراسيم، أو غير الرّسمية كحالات الاستقرار العشوائيّ والنزوح وسواها التي تفرض تشكيلات ترابية متجددة تتحول مع الوقت إلى محددات جغرافية38 . بمعنى، أنه وبمجرد تحديد حدود إدارية أو طبيعية للمنطقة، ينعكس تأثير ذلك مباشرة على السكان، وعلى بدء تشكل هويتهم الخاصة، بما يعنيه ذلك من تقاليد وعادات ولهجة وسواها من محددات هذه الهوية.

2- مرحلة البناء الرمزي، وهنا تبرز الرموز المحلية كنقاط علّام في هويّة المنطقة، وتشمل هذه الرموز: اللغة أو اللهجات المحلية، والمعالم الأثرية والطبيعية، والبُنى التحتية، والعادات، والتقاليد، والشخصيات الأدبية والسياسية والفنية، وسواها من الرموز المعتبرة في منطقة ما. بالطبع، يحتل اسم المنطقة مكانة مركزية في تحديد هوية المنطقة، ففي نهاية المطاف سيقول الشخص: "إنني من المنطقة الفلانية" عند تعريفه عن نفسه، كقوله: أنا دوماني، أو ديري، أو بانياسي. وهنا يجب التأكد عند دراسة المحددات الرمزية من عدم إسقاط نمط أحادي من المسميات، والوقوع في فخ التنميط. فالإنسان قد يكون دومانياً في صدد تعريف العلاقة بينه وبين سكان حرستا، لكنه قد يفضل أن يُعرف عن نفسه بأنه من ريف دمشق مقابل ساكن في دمشق المدينة. أيضاً؛ قد تُولّد الهجرات الديمغرافية والحركات السكانيّة انتماءات رمزية متراكبة. فساكنة من سكان دوما قد تكون من أصول طرطوسية وهي متزوجة من رجل من أصول حمصية. ليسَ البناء الرمزي بناءً مسبق التعريف كما تحاول الخطابات الشعبوية تصويره، غير أن هذا البناء الرمزي سرعان ما يكتسب قوة في مواجهة تركيبات رمزية أخرى (مواجهات عنفيّة مع مجتمعات أخرى، منافسة اقتصاديّة أو حتى مجرد تنافس على كرة القدم)39.

3- التشكل المؤسساتي، وفيها تأخذ المنطقة شكلاً أكثر رسمية لتنتج المؤسسات اللازمة للتعامل مع المجتمع القاطن فيها، ومع المناطق المحيطة بها، إضافة إلى المركز، بما يعنيه هذا من مأسسة الانتماء ذاته. يحدث هذا بشكل أكثر وضوحاً في البلدان التي تتبنى النموذج الفيدرالي، أو شبه الفيدرالي كإسبانيا وبلجيكا وإثيوبيا، فكلا النموذجين لا يعطي المناطق القدرة على إدارة شؤونها الداخلية فحسب، بل والقدرة على التأثير في السياسات المركزية على أساس مناطقي.40.

4- مرحلة تشكل الوعي الاجتماعي-المكاني، وهي المرحلة التي تتعمق خلالها الهوية المحلية، فتبدو أشبه بصيرورة ونتيجة للمراحل الثلاث الأولى، إذ تتراكب خلال هذه المرحلة، العملية الرمزية لتعريف الحيّز المكاني مع دور الحيّز المكاني في إنتاج البنى الرمزية

---

[38] Murphy, A. B. (2020). "The History and Persistence of Territory", in David Storey ed. A Research Agenda for Territory and Territoriality. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing. 25 ff.

[39] Johnson, Randal, and Pierre Bourdieu. "The field of cultural production: Essays on art and literature." *Cambridge: Polity* (1993).

[40] Chatterjee, Shibashis, and Sulagna Maitra. "Identity, Conflicts and Security." *Peace and Conflict Studies: Perspectives from South Asia* (2020): 95-119.

للمجتمع (القانونية والسياسية والإدارية وغيرها)، وترتبط هذه الجدليّة بالممارسة الاجتماعيّة ضمن الحيّز المكاني، بحيث تشكل هذه المكونات حيزاً يملك قدراً من الاستقرار41.

بالطبع، لا يمكن دائماً الفصل بين مرحلة وأخرى من هذه المراحل بشكل حاسم. فقد يسبق البناء الرمزي لمنطقة ما، قبل تشكّلها مؤسسياً. بمعنى أن هوية ثقافية ما قد تصبح متمايزة وقوية قبل تشكيلها إدارياً ومؤسساتياً، وبالعكس. كما أن بعض هذه المراحل قد يعود للتشكل مرة أخرى، بفعل أحداث طبيعية كالزلازل، أو بشرية كالتقسيمات الإدارية، والثورات، والنزاعات، والحروب. وفي كثير من الأحيان تتراكب هويات محلية في الحيّز الجغرافي ذاته جرّاءَ وجود نظامين اجتماعيين أو اقتصاديين في المنطقة ذاتها، من خلال استخدام مجموعتين بشريتين للجغرافيا بطرق مختلفة، أو تراكب استخدامات رسمية وغير رسمية للحيّز العام، يكون بعضها مرئي ومقروء ضمن الهوية الوطنية، وبعضها الأخر يعتمد شيفرات أو أكواداً اقتصادية وهوياتيّة لا تستطيع الأطر المسيطرة قراءتها والتعرف إليها42.

على سبيل المثال، تمأسست إدلب بوصفها قضاءً من ولاية حلب إبّان الفترة العثمانية، وظلّت إدلب واحداً من أقضية حلب حتى العام 1957 عندما تشكلت بوصفها محافظة، وانطلقت خلال فترة قصيرة مرحلة تأسيسية جديدة منذ صدور القرار وحتى تنفيذه أيامَ الوحدة مع مصر، تشكلت فيها محافظة ذات كيان إداري مستقل مركزه مدينة إدلب.

وبمرور الوقت تعزّزت لهجتها الخاصة عبر مزيج من اللهجات المحلية، وأصبحت لها شخصياتها التاريخية، مرتبطة برموز محليّة توسّعت من إطار رمزي محليّ كضريح أبو العلاء المعري، وبقايا المدن الميتة الأثرية، وغيرها. وتكرست حدودها الإدارية، ومؤسساتها التي تربط سكان هذه المحافظة بعضهم ببعض، وتربط بينهم وبين المحافظة، وبين المحافظة والمحافظات المجاورة، والمركز بطبيعة الحال. لم تعد علاقة إدلب بحلب علاقةَ جُزء من كل، بل علاقة ندية، رغم ما يشوب هذه العلاقة من علاقة المحافظات الكبرى بالمحافظات الصغرى المجاورة بطبيعة الحال. لم يعد الإدلبي يقول إنه من ريف حلب أو من حلب، بل صار يُعرف نفسه على أنه من إدلب و/أو إحدى مناطقها، مفتخراً بتل مرديخ، وإبراهيم هنانو الإدلبي، وزيتون إدلب، وزيت سلقين. والأهم أن التبادلات التجاريّة فيها لم تعد محصورة بخدمة الصناعة الحلبية فقط (في ما يخص منتجات مثل زيت الزيتون)، بل تكاملت مع محافظات أخرى كاللاذقية وحماة. ينطبق الأمر على طرطوس، التي انفصلت عن اللاذقية.

في هذا الإطار ترتبط الهوية المحلية ومعناها بالإطار الجغرافي الذي تكرّس تاريخيّاً بوصفه حاملاً للهوية المحلية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الباحثين لا يتعاملون مع عبارة "الهوية المحلية" بالمعنى نفسه دائماً. فربما كانت الهوية المحلية على مستوى الإقليم، أو المنطقة، أو حتى الحي - راجع مثلاً ما يقوله (Shao & Lynch) -.

[41] Lefebvre, H. (2005). *The Production of Space.* Translated by Donald Nichokson-Smith. Bangkok: River Books. 68 ff.

[42] Scott, J. C. (1998). *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed.* New Haven: Yale University Press. 11-52.

من هنا يُعرف الباحثون الـ"إقليم" أو بترجمات أخرى "الحيّز الترابي" (territory) بأنه تعبير عن منطقة ما، تستخدمه بشكل شائع مجموعة من الأشخاص، من دون أن يكون هناك اتفاق بشأن حجم الأراضي التي يمكن أن يغطيها الإقليم/المنطقة، وبلا تعريف محدد لحدوده (Bollard 199843). يرتبط تعريف الإقليم بشكل أساسي بالاستراتيجيات المطبقة في إدارة الحيّز الترابي أو الإقليمي (territoriality44).

بالتالي، لا تقتصر الفروقات بين الهوية المحلية والهوية الوطنية على المساحة وحدود وشكل الحيّز الجغرافي فحسب، بل وتشمل حجم التنظيم المؤسّسي والاقتصاد السياسيّ اللذين يحكمانهما، أخذاً بعين الاعتبار أن حدود الهوية المحلية أقل وضوحاً، وأسهل تغيراً، من حدود الهوية الوطنية، لأن الهوية الوطنية تتكرس عبر ممارسات قانونية وإدارية وسياسية وثقافية واقتصادية، بل وحتى عسكرية يصعب تغييرها بدون تحولات مجتمعية كبرى، بينما الهوية المحلية تتطوّر وتتبدّل باستمرار نتيجة مفاوضات مجتمعية طبيعية، إلا أن الهوية المحلية أكثر قدرة على التأثير في سلوك الأفراد45. وكحال الهوية الوطنية، فإن إضفاء الطابع المؤسسي للهوية المحلية على منطقة ما، مرتبط بعمليات الحوكمة والسياسة والثقافة والاقتصاد التي تتشكل وتنتج من مأسسة هذه المنطقة، وبشكل يؤثّر في الهوية المحلية تعزيزاً أو إضعافاً، وبالتالي، فإن إنتاج "المكان" وما يرتبط به من معنى هو عملية تحوّل مستمرة46 .

علينا بالتأكيد التمييز بين الهوية المحلية بشكلها السياسي، والهوية المحلية بشكلها الثقافي، أو ما ندعوه بالهوية الثقافية. فالهوية الثقافية تطبع جميع المحليات، بمستويات مختلفة، من دون أن يكون لذلك أثر سياسي مباشر. أي ليس بالضرورة أن تؤدي هذه الهوية إلى مطالب سياسية لحاملها. في حين أن الهوية المحلية السياسية، تتوافق بالضرورة مع مطالب و/أو حقوق سياسية محدّدة، غالباً ما تستغلّها النّخب لفرض واقع سياسي ما وعلاقة محسوبيات وولاء تضمن سيطرتها على الحيّز المحلي من خلال ارتباطها بالسياسة الوطنية47.

لكن الانتماء إلى الحيّز الثقافي المحمي سياسياً يوفّر حقوقاً ويضمن مصالحَ أساسية لأفراد المجتمع المحلي. فالانتماء إلى ويلز، أو اسكتلندا مثلاً، يمنح صاحب هذه الهوية حقوقاً تتباين عن الانتماء إلى لندن أو مانشستر في بريطانيا، وهذا بدوره يختلف عن دول أخرى كالإمارات وروسيا الاتحادية وبلجيكا، وسواها من الدول ذات الطابع الفيدرالي التي تلعب فيها القوى المحلية أدواراً أكبر وأكثر قوننة في صناعة السياسات الوطنية.

استناداً إلى ما سبق، وبالاعتماد على القاسم المشترك بين التعاريف المستخدمة في الأدبيّات سنُعرف الهوية المحلية، أو الهوية الثقافية لمنطقة ما على أنها:

---

[43] Bollard, Alan, and Michael Pickford. "Deregulation and competition policy in the transport sector in New Zealand." *Journal of Transport Economics and Policy* 32, no. 2 (1998): 267-276.

[44] Sassen, Saskia. "Why cities matter." *Catalogue of the 10th International Architecture Exhibition, Venice Biennale* (2006): 26-51.

[45] Hüsamettin İnaç and Feyzullah Ünal, "The Construction of National Identity in Modern Times: Theoretical Perspective", International Journal of Humanities and Social Science, vol 3, No 11, June 2013

[46] Paasi A, Regional Environmental Governance: Interdisciplinary Perspectives, Theoretical Issues, Comparative Designs (REGov) The region, identity, and power, Procedia Social and Behavioral Sciences 14 (2011) PP 9–16

[47] Chatterjee. 2020. "Identity, Conflicts and Security." *Peace and Conflict Studies*, 2020, 97–119.

الانتماء العاطفي والواعي لسكان منطقة جغرافيّة محددة، يشعر سكانها بروابط اقتصادية واجتماعية، يكرسونها عبر أنماط وعلاقات إنتاج، وعادات وتقاليد تخصهم، وتميزهم عن محيطهم. لا توجد مساحة محددة للهوية المحلية/الثقافية. قد تكون هذه الهوية مختصّة بمدينة واحدة، كسلمية في محافظة حماة، التي تشعر بتمايزها عن محيطها وعن كامل المحافظة، أو قد تكون على مستوى محافظة، كحالة حمص، أو على مستوى منطقة جغرافية كمدن القلمون التي تضم دير عطية والنبك وجيرود ويبرود، وغيرها.

تتأثر الهوية المحلية/الثقافية بعمليّة التحول الإقليميّ بشكل مستمر عبر تفكيك مناطق ما، أو تفكّكها، أو تجميعها، أو ترسيمها، أو الاندماج مع مساحات إقليمية أخرى، أو الانحلال إلى وحدات أصغر. وعليه، فإن المناطق، مُحدّدة بالزمان والمكان، بمعنى أن لها بدايتها ونهايتها في التحول الإقليمي الدائم، وكذا بالطبع هويتها. آخذين بعين الاعتبار أن هذا التحول لا يعني إلغاء هويات وخلق هويات جديدة، بقدر ما يعني تراكب وتعايش هذه الهويات[48].

أيضاً؛ يتعيّن علينا التمييز بين الهوية الاجتماعية والهوية المحلية، بوصف الأولى أكثر اتساعاً وعبوراً للجغرافيا، أو "المحل". فالهوية الاجتماعية لعشيرة ما، أو لمجموعة طائفيّة، أو عرقيّة، لا ترتبط بالأرض بقدر ارتباطها برابط الدم و/أو العقيدة اللذين يربطان المنتمين إليهما، بغض النظر عن مكان إقامتهم، وعن مدى استقرارهم. في حين نرى أن الهوية المحلّية/الثّقافية، مرتبطة بشكل أساسي بالمكان تحت الوطني، سواء كان مدينة، أو قرية، أو منطقة، أو محافظة، أو إقليماً. بالتأكيد تُشكل الهوية الاجتماعية جزءاً من الهوية المحلية، لكنهما مفهومان متمايزان رغم التراكب الظاهر بينهما.

إذاً فالهوية المحلية/الثقافية (المدعمة بتوازنات مجتمعيّة ومصالح اقتصادية) مدخل أساسي من مدخلات عملية التقسيم الإداري، وتجاهلها يجعل عملية التقسيم الإداري، قضية خطيرة، قد تؤدي إلى حدوث اضطرابات على المستوى المجتمعي، بل وحتى السيادي الوطني، أو تخلخل في العملية الاقتصادية، أو كل ما سبق. يعني هذا أن مأسسة المناطق تُمثل واحدة من التحديات الرئيسة التي تواجه عملية إصلاح هياكل الدولة الإدارية، وليس مجرد رسم الحدود الجغرافية ضمن أبعاد هندسية حيادية كما يظن كثيرون . ففي نهاية المطاف، التقسيمات الإدارية، هي من سيحدد لاحقاً من "نحن"، وكيف نعيش، ومن "هم" وكيف يعيشون.[49]

أما لجهة العلاقة بين الهوية المحلية/الثقافية والهوية الوطنية، فترى الأدبيات أن الهويات المحلية تُعزز الهوية الوطنية عند حدوث انسجام أو تبادل للمصالح بينهما، أو على الأقل في حال عدم وجود تناقض بينهما. فغالبية الأبحاث التي تُركز على العلاقة بين الهويات المحلية والوطنية ترى أن هذه الهويات تتكامل بشكل واضح، وتكون هذه الظاهرة أكثر وضوحاً في الدول ذات الهياكل السياسية الفيدرالية، مثل إسبانيا (عموماً، مع استثناء كاتالونيا المتوافقة أكثر مع هوية أوروبية بمواجهة الهوية الإسبانية)، وبلجيكا، [50].

---

[48] Von Hirschhausen, B. (2023). *Les provinces du temps: Frontières fantômes et expériences de l'histoire*. Paris: CNRS Éditions. 89 ff.

[49] ibid

[50] Moreno, L., Arriba, A. and Serrano, A. (1998), Multiple identities in decentralized Spain: the case of Catalonia, Regional and Federal Studies, Vol.8, No.3, pp.65–88.

حتى في بلد كفرنسا، الذي يتميز بتاريخ عميق من المركزية وبالهوية الفرنسية الوطنية القوية والطاغية، والهياكل الإدارية المحلية الضعيفة، فإن الأبحاث تُظهر أن الانتماء المحلي (الهوية المحلية/الثقافية) والوطنيّ يعزز أحدهما الآخر51. قد تكون هذه الهويات متراكبة، كما لو أنها دوائر متحدة المركز، يتحول فيها الانتماء المحلي ليكون جزءاً من الانتماء الإقليمي، الذي يشكّل بدوره جزءاً من الانتماء الوطني52 فقد تكون هويّة فرد ما نبكيّة، وقلمونيّة، وسوريّة بشكل رأسي هرمي. وكما يؤكّد (Berg) 53 "ففي حالتها المثالية، يمكن النظر إلى الهويات المحلية المتراكبة على أنها متوافقة بشكل كامل ومعززة بعضها لبعض، من مستوى إقليمي إلى آخر".

في الوقت ذاته يمكن أن تكون هذه الهويات صداميّة، بمعنى أن تكون الهوية الثقافية/المحلية في حالة صدام مع الهوية الوطنية. يعود هذا بحسب رأي كل من (Calhoun & Brewer)54 إلى نزعتين بشريّتين متناقضتين: الأولى هي الرغبة بالتمايز والتميز عن المجموعة الكبرى، والثانية هي الحاجة إلى الانتماء إلى مجموعة كبيرة من الأفراد المتساوين [55].

يتحدث Moreno et al56 عن ستة تصنيفات للعلاقة بين الهويّة المحليّة والهوية الوطنية في السياق الفرنسي. هذه التصنيفات هي: هوية وطنية أقوى من الهوية المحلية، هوية وطنية أضعف من الهوية المحلية، هوية وطنية قوية وهوية محلية قوية، هوية محلية حصرية، وهوية وطنية حصرية، ولا هوية. انطلاقاً من تصنيف Moreno هذا، سعينا إلى محاولة فهم "متى تتوافق الهوية المحلية والهوية الوطنية، ومتى يصطدمان"، وبالتالي محاولة إيجاد شروط تعزيز التقسيمات الإدارية للهوية الوطنية. من المهم هنا التأكيد على أننا اعتمدنا على تشخيص الشخصيات المفتاحية لقوة الهوية المحلية في منطقة ما، والذي يجب اختباره مستقبلاً بشكل كمي.

3. المنهج

نشرح في ما يلي العيّنة المستهدفة، وتوزعها، والأداة التي استخدمناها في تجميع البيانات.

3.1 منظومات التقسيمات الإدارية السورية وتصميم العينة و مواضيع الدراسة

كما ذكرنا، ورثت سوريا من حقبة الحكم العثماني منظومتي عمل لإدارة المحليات وعلاقتها مع المركز، الأولى هي التقسيمات الإدارية الترابية /الإقليمية (محافظة - منطقة - ناحية). حافظت هذه المنظومة في الجوهر على استقرارها لجهة شكل وطبيعة العلاقة بينها وبين المركز ودور هذه المنظومة وصلاحياتها، ليظل التغيير الأساسي فيها هو التقسيمات الإدارية للمناطق والنواحي وتغير حدودها. أما المنظومة الثانية

---

[51] Anna Brigevich (2016) Regional Identity and Support for Europe: Distinguishing Between Cultural and Political Social Identity in France, Regional & Federal Studies, 26:4, 475-507, DOI: 10.1080/13597566.2016.1223057

[52] Bruter, M. (2004), On what citizens mean by feeling "European": perceptions of news, symbols, and borderless-ness, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol.30, No.1, pp.21–39.

[53] Berg, L. (2007), Multi-level Europeans: The Influence of territorial attachments on political trust and welfare attitudes. Göteborg, Sweden: Göteborg Studies in Politics.

[54] Medrano, Juan Díez, and Paula Gutiérrez. "Nested identities: National and European identity in Spain." *Ethnic & Racial Studies* 24, no. 5 (2001).

[55] Brigevich, Anna. "Regional identity and support for Europe: Distinguishing between cultural and political social identity in France." *Regional & Federal Studies* 26, no. 4 (2016): 475-507.

[56] Moreno et al. (1998)

فتغيّرت كثيراً وتطورت بتطوّر الدولة السورية، وصولاً الى الشكل الحالي الذي يُعبّر عنه بالتقسيمات المحلية ذات الطبيعة المكانية/البلدية (محافظة - مدينة - بلدة - بلدية) (الشكل 1).

المنظومة الأولى ذات طبيعة أمنية/إدارية تقسم محافظات سوريا الأربعة عشرة إلى 71 منطقة و288 ناحية، يديرها ضباط شرطة يتبعون وزارة الداخلية. لا تشكل المناطق شخصيات اعتبارية، وليست لها مجالس منتخبة[57].

وفق المرسوم التشريعي 107 للعام 2011، الناظم لعمل الإدارة المحلية في سوريا، تُقسم المناطق والنواحي بحسب عدد سكانها بحيث لا يقل عن ستين ألف نسمة للمنطقة، وعن خمسة وعشرين ألفاً للنواحي، وأن تكون لكل منطقة ناحيتان على الأقل. ويجب أن يكون إحداث "المناطق والنواحي متوافقاً مع متطلبات الخطة الخمسية للدولة ويوزع على سنواتها، وفق خطة تُعد من قبل وزارة الإدارة المحلية بالتنسيق مع وزارة الداخلية يعتمدها رئيس مجلس الوزراء، ويراعى في اختيار المنطقة أو الناحية المقترح إحداثها التوفيق بين توسّطها وسهولة الوصول لها أو باتجاه السير إلى مركز الوحدة الإدارية الأعلى[58]"، كما تُحدث المناطق وتُسمى وتُعين مراكزها وتُعدل بمرسوم على أن تضم ناحيتين على الأقل بناء على اقتراح وزير الداخلية، في حين تُحدث النواحي وتُسمى وتُعين مراكزها وحدودها وتُعدل بقرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح المحافظ. يكون لكل منطقة مدير منطقة يمثل السلطة التنفيذية في منطقته، وهو مسؤول عن الأمن العام والراحة العامة والسلامة العامة، ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة ويقوم بالوظائف المخولة له، ويعين من قبل وزير الداخلية[59].

يعني هذا أن الأساس في التقسيم هو الجغرافيا والمساحة، وإلى حد ما عدد السكان. رغم ذلك لا يبدو عدد المناطق منسجماً مع هذه المعايير. على سبيل المثال عدد مناطق الحسكة 4 وعدد مناطق طرطوس 6 رغم أن الحسكة أكبر مساحة وأكثر سكاناً (1.27مليون نسمة في الحسكة، مقابل 700 ألف نسمة في طرطوس، 23,300 كيلو متر مربع للحسكة، بمقابل 1890 كم مربع لطرطوس)[60]. عموماً عند دراسة مُعامل ارتباط عدد المناطق مع كل من المساحة والسكان، وجدنا ارتباطاً ضعيفاً جداً بين عدد المناطق والمساحة بقيمة R^2=0.0835، ومتوسطاً إلى ضعيف بين عدد المناطق والسكان R^2=0.2357. الشكل (4) يوضح معلومات كل محافظة على صعيد عدد المناطق، المساحة والسكان، بالتالي تُمكننا ملاحظة أن هذا العامل، ورغم أنه العامل الرسمي والمعلن، غير فعال في تفسير عدد المناطق في سوريا. سنرى لاحقاً وجود معيار آخر، ظهر بوصفه إحدى نتائج البحث، وهو البُعد التاريخي. فمناطق مثل دوما والباب والقامشلي وتدمر وأريحا وتل سمعان هي مناطق مركزية تاريخياً منذ العهد العثماني.

[57] إبان المرحلة العثمانية كانت المناطق تحظى بالشخصية الاعتبارية، وعضويتها مزيج من المعينين والمنتخبين.

[58] المرسوم التشريعي 107، للعام 2011، المادة 73

[59] Ibis ، المواد 74-78

[60] المركز السوري للإحصاء: http://cbssyr.sy/General%20census.htm تاريخ آخر دخول 2023/11/12

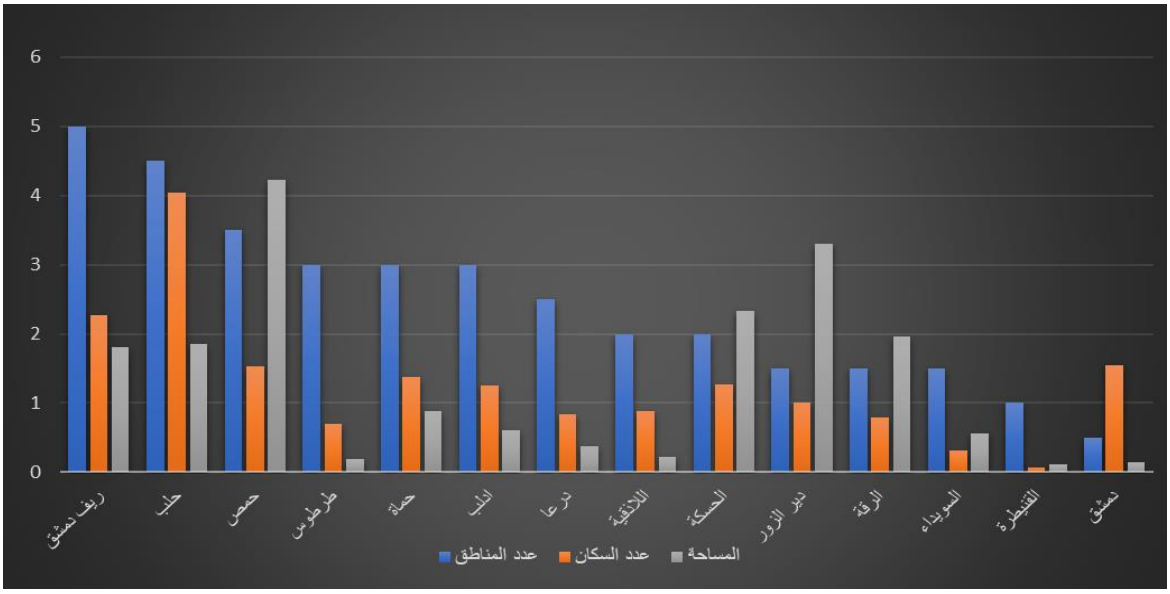

شكل4 معلومات المحافظات من ناحية عدد المناطق، عدد السكان و المساحة[61]

المنظومة الأخرى هي المنظومة البلدية (الشكل 1)، التي تقسم محافظات سوريا الأربعة عشرة إلى 156 مدينة، و520 بلدة، و754 بلدية وفقاً لعدد السكان، وحتى تاريخ آخر انتخابات بلدية في العام 202262. يتبع هذا التقسيم بشكل أساسي عدد السكان وفق القانون 107 الذي يُعرِّف المدينة على أنها كل مركز محافظة أو منطقة أو تجمع سكاني يزيد عدد سكانه على 50000 نسمة، والبلدة على أنها كل مركز ناحية أو تجمع سكاني أو مجموعة تجمعات سكانية يُراوح عدد سكانها بين 10001 و50000 نسمة، والبلدية على أنها كل تجمّع سكاني أو مجموعة تجمّعات سكانية يُراوح عدد سكانها بين 5001 و10000 نسمة63 .

تتمتع البلديات والبلدات والمدن بالشخصية الاعتبارية، بمعنى أنها كيانات منتخَبة، تتمتع بحقوق الأشخاص الطبيعيين بحسب القانون، علماً أن الشخصية الاعتبارية تُمنح للوحدة الإدارية بأكملها، بجزئها المعيّن - أي المحافظ - والمنتخَب - أي مجلس المحافظة مثلاً - بموجب القانون، وليس لمجلسها الذي يتحدد بالانتخاب. هنا أيضاً، وعند مراجعة توزيع الحدود والأعداد لهذه الوحدات الإدارية يتبين أن المعايير المستخدمة في ترسيم مستويات الوحدات الإدارية (مدينة - بلدة - بلدية) ومساحاتها غير متجانسة بين المحافظات. ففي حين كان عدد الوحدات بالنسبة لعدد السكان لكل مستوى من المستويات شبه متجانس قبل صدور المرسوم 107 فإن ترسيم الوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية اختلف بشكل جذري بين المحافظات في الترسيمات الجديدة. فمحافظة مثل حلب تعداد سكانها يكاد يكون أربعة أضعاف محافظة اللاذقية فيها عدد أقل بكثير من البلديات من اللاذقية، ما يعني أن القرى الصغيرة في محافظة حلب ضُمت في الغالب إلى المدن والبلدات، بينما في محافظة اللاذقية تم تجميع كل ثلاث أو أربع منها في وحدة إدارية، ما أعطاها شخصية اعتبارية واستقلالية عن المدن والبلدات.

[61] تم إحداث تعديلات على الأرقام بغرض تحسين الإظهار دون التأثير على النتائج: عدد المناطق/2، عدد السكان/مليون، المساحة/100

[62] التقرير الوطني لحملة دورك، المرجع السابق

[63] المرسوم التشريعي 107، للعام 2011، المرجع السابق، المادة 1

في هذا الإطار يتعين علينا تحديد نطاق البحث عن حدود الهوية المحلية بوصفه نقطة انطلاق، وليس نتيجةً بالطبع، الأمر الذي سيحدد حجم وشكل العينة المدروسة. بمعنى، أننا أردنا أن نحدد نطاق السؤال: هل نسأل عن هوية البلدات، المدن، المناطق، النواحي إلخ؟ ارتأينا، انطلاقاً من ثبات عدد المحافظات منذ العام 1966، ومن البطء النسبي في تغير عدد ومساحات المناطق أن تكون المنطقة هي حدود البحث عن الهوية المحلية، بحيث تتم مقابلة شخص من كل منطقة، مستثنين من ذلك مدينتي دمشق وحلب (جبل سمعان)، لكبر عدد السكان فيهما.

يبين الجدول رقم 1 المحافظات والمناطق والنواحي التي تتبع لها (الملحق 2).

اعتمد المنهج بشكل أساسي على منهجية نوعية بمقابلة أشخاص مفتاحيين، وبواقع شخص من كل منطقة، باستثناء حلب ودمشق إذ تم سؤال 3 أشخاص من كل منطقة منهما بسبب كبر مساحة المنطقة من جهة، وعدد السكان فيهما من جهة أخرى، بإجمالي بلغ 76 مقابلة (13 سيدة بواقع 17%). جرت غالبية المقابلات عبر الوسائط المتعددة باستخدام تطبيقات زوم، وغوغل ميت، وواتسآب، وأحياناً Jitsi، وفقاً لتفضيلات المشاركين/ات، في حين أجريت خمس مقابلات بشكل فيزيائي. تم اعتماد الوسائط المتعددة لتسهيل عملية تسجيل المقابلة. أغلب أفراد العينة المستهدفة يعيشون داخل سوريا بواقع 53 شخصاً (69%) بمقابل 23 شخصاً خارج البلاد (31%). عُمرياً، تشكلت العينة من 13 شخصاً بين 26 و35 عاماً، و25 شخصاً بين 36 و45، و21 شخصاً بين 46 و55، و16 شخصاً بين 56 و65 وشخص واحد فوق 65. جرى اختيار الأشخاص بناء على معرفتهم المعمقة بالمنطقة، وكانوا جميعاً إما من شاغلي الوظائف الحكومية، أو من المجتمع المدني أو الأحزاب الناشطة في المنطقة.

جدول 1 توضح توزع العينة و الباحثين

عدد المقابلات	مقابلات ذكور	مقابلات اناث	مقابلات داخل	مقابلات خارج	النسبة لكل منطقة
76	63، 83%	13، 17%	53، 69%	23، 31%	مقابلة لكل منطقة باستثناء دمشق وحلب (جبل سمعان) ثلاث مقابلات

الفئة العمرية	26-35	36-45	46-55	56-65	أكبر من 56
	13	25	21	16	1

باحثون	ذكور	إناث	داخل	خارج
4	3	1	2	2

استغرقت كل مقابلة نحو 90 دقيقة، أجري بعضها على دفعتين، بفواصل زمنية قصيرة، بسبب واقع خدمة الإنترنت. أُجريت المقابلات في الفترة بين 1 حزيران 2023 و15 آب 2023، من قبل أربعة باحثين (ثلاثة باحثين وباحثة، فضلاً عن أربعة مساعدين/ات).عُرضت في كل مقابلة خريطة المنطقة مع توضيح المناطق المجاورة، لمساعدة المشارك/ة في تحديد التفاصيل الأكثر أهمية، فضلا عن استفسارات متعلقة بفهم الاختلافات الكبيرة بين المناطق. على سبيل المثال في محافظة حلب لدينا منبج، وهي منطقة بالغة الكبر (قرابة 5 مليون كم2)، وجرابلس وهي منطقة بالغة الصغر (قرابة 600 ألف كم2). كما أُخذت الموافقة من الشخص المقابَل بشكل صريح، مع إيضاح هدف البحث ومصدر تمويله.

تركزت أسئلة الهوية على القضايا التالية:

- الهوية المحلية، وفق عامل المنطقة ووفق عامل المحافظة:
  - أهم الرموز الثقافية والطبيعية فيها
  - العادات والتقاليد
  - أحداث تاريخية
  - أطعمة
  - رموز دينية
  - كيف يراها الآخر (المناطق والمحافظات المجاورة)، وكيف ترى هي الآخر المجاور
  - العلاقة مع المحيط الخارجي، اقتصادياً واجتماعياً
- العلاقة مع الهوية الوطنية

أما أسئلة التقسيمات الإدارية فتعلقت بمسألتين أساسيتين، هما:

- توافق التقسيمات الإدارية مع الهوية المحلية.
- مدى رضا السكان عن التقسيمات الإدارية الحالية ورؤيتهم لإعادة تقسيم المحافظات، أو دمجها في أقاليم، أو إعادة تسميتها.

اعتمدنا في اختبار الأقاليم على الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، الذي وُضع من قبل المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي وهيئة التخطيط الإقليمي بموجب قانون التخطيط الإقليمي 26 للعام 201064، ويقسم سوريا إلى سبعة أقاليم، (الشكل 5) وهي:

- إقليم الجنوب: ويضم السويداء، ودرعا، والقنيطرة.
- إقليم دمشق: ويضم محافظة دمشق وأجزاء من محافظة ريف دمشق.

[64] قانون التخطيط الإقليمي رقم 26 للعام 2010، موقع مجلس الشعب السوري، http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4571&ref=tree&#:~:text=%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%3A,%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A.

- إقليم الساحل: ويضم طرطوس واللاذقية.
- إقليم الشمال: ويضم حلب وإدلب.
- إقليم البادية: ويضم أجزاء من محافظات حمص وريف دمشق ودير الزور.
- إقليم شرق سوريا: ويضم الحسكة والرقة ودير الزور.
- الإقليم الأوسط: ويضم الأجزاء الغربية من محافظتي حمص وحماة وجزءاً من ريف دمشق.

قسمت هيئة تخطيط التخطيط الإقليمي هذه الأقاليم على أساس التكامل الاقتصادي، والخصائص الجغرافية المتشابهة، وتوافر الأقطاب التنموية وشبكات البنى التحتية فيها[65] .

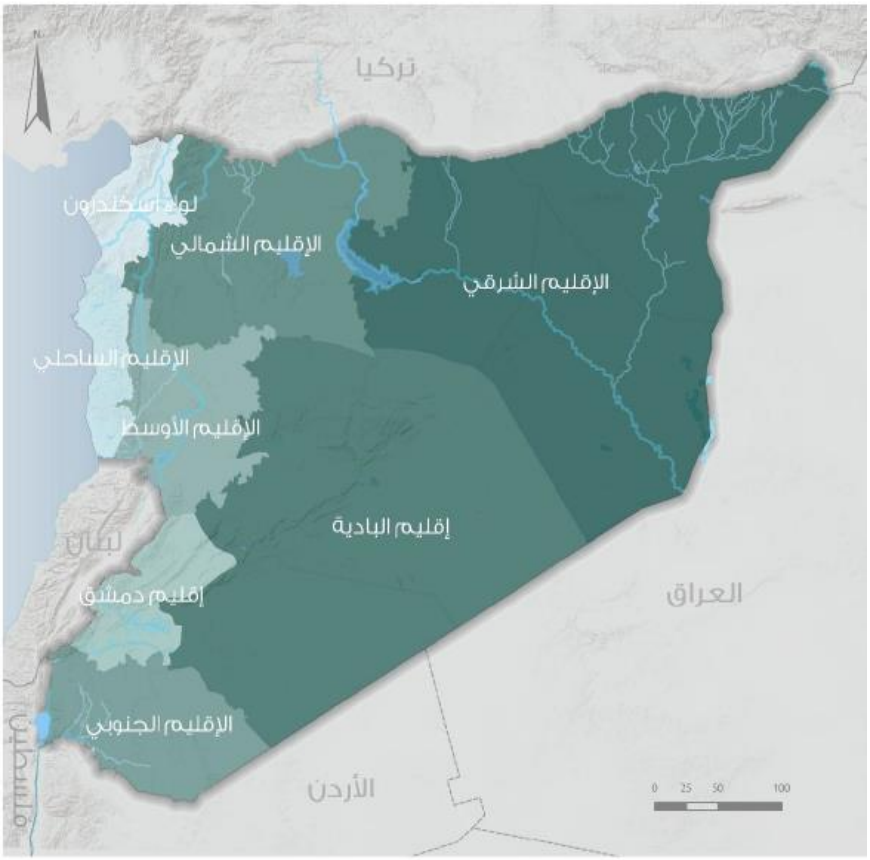

شكل 5 الأقاليم التخطيطية في سوريا[66]

جرى تحليل النتائج وفق نموذج معد سلفاً (ملحق 3)، من قبل من أجرى المقابلة، وتدقيقها من قبل باحث آخر من الفريق. من المهم الإشارة هنا إلى أننا ركزنا على الهويات المحلية في حالتها قبل الحرب، دون الولوج في حالتها التي آلت إليها، للأسباب التالية: أولاً نحن بحاجة

[65] هيئة التخطيط الإقليمي، الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي 2035، دمشق 2022، ص 222-225

[66] Ibid ، ص 225

إلى فهم كيف كانت الهويات المحلية، كي نفهم التغييرات التي طرأت بعد الحرب. ثانياً، كان تركيز البحث على عوامل قوة الهوية المحلية، وأثر التقسيمات الإدارية عليها عموماً عبر سيرورتها التاريخية بغض النظر عن زمن الحدوث، أي أن أسئلة البحث حاولت استكشاف العلاقة الجدلية بين إشكاليات إنتاج الهوية مجتمعيّاً من القاعدة إلى الأعلى، مقابل إشكاليّات فرز الهويّات إداريّاً من الأعلى إلى الأسفل. ثالثاً، كي لا تبدو الدراسة وكأنها موافَقَة على سياسات التغيير الديموغرافي التي مارستها الأطراف، وبالتالي القبول بالأمر الواقع.

سنسعى في دراسات مستقبليّة إلى فهم أثر الحرب وسياسات الأطراف على الهويّة المحليّة.

4. التّقسيمات الإداريّة أسبابها وأشكالها

4.1 العوامل المؤثرة في التّقسيمات الإدارية

تستخدم الدّول التّقسيمات الإداريّة لأغراض متعددة: تنمويّة واقتصاديّة، وسياسيّة كمعالجة الهويّات[67]، والتّحكم بالانتخابات[68]. استناداً إلى نتائج المقابلات، وإلى دراسة نمو المناطق تاريخيّاً، تلعب ثلاثة عوامل الدور الأساس في بناء التقسيمات الإدارية المرتبطة بالمناطق. العامل الأول تنموي/خدمي: يهدف إلى تحسين تقديم الخدمات للناس بتقريبها مكانيّاً إليهم. أما العامل الثاني فهو العامل التاريخي، الذي يجعل منطقةً ما تحتفظ بمركزها الإداريّ، حتى لو فقدت مسبّباته، نتيجة تحولات النشاط السكانيّ والعمرانيّ. العامل الثالث هو العامل السياسيّ، إذ تستخدم السّلطة التّقسيمات الإداريّة لإدارة مصالحها بغض النظر عن الصّالح العام.. يوضح الشكل 6 ثلاث موجات من القرارات والمراسيم أُحدثت بموجبها المناطق. الأولى في ستينيّات القرن الماضي، حين أقرت التّعديلات التي استهدفت المناطق ذات الوجود الأكبر للمجتمعات المحلية ذات الإثنيّة الكرديّة خلال عهد الانفصال، خاصة في منطقة الجزيرة. ومن ثم بعد تولّي حزب البعث السلطة في البلاد، وحتى استيلاء الأسد الأب على السلطة واستخدام التّقسيمات الجديدة في عهده لإعطاء أدوار إدارية لقيادات مجتمعيّة يحتاجها النظام السّياسي لضمان الزبائنيّة السّياسيّة. أُحدثت بموجب هذا المنطق، بزيادة تصل إلى نحو 30% لترتفع من 44 إلى 57 منطقة، ويغلب على هذه الموجة الطابع السياسي المتضمن إحداث مناطق عديدة مثل: القرداحة، والغاب، ودريكيش، والرستن، وسواها. أما الموجة الثانية فامتدّت من منتصف سبعينيّات القرن الماضي وحتى بداية ثمانينيّاته، متمثلة بإحداث مناطق مثل: محردة، والسفيرة، والسويداء وغيرها. والموجة الثالثة حدثت في أواخر العقد الأول من حكم الرئيس الحالي بشار الأسد، وتحديداً بين 2008-2010 ويغلب عليها الطابع الخدميّ التنمويّ.

نستعرض في ما يلي العوامل الثلاثة المحددة لشكل التّقسيم وهي العامل التنمويّ، والسياسيّ، والتاريخيّ.

أولاً العامل التنمويّ، يرتبط بحقيقة أن المنظومة الإداريّة المرتبطة بالمناطق، والنواحي معنية أولاً بتوفير الأمن والحماية للمجتمع. كما توفر هذه المنظومة العديد من الخدمات المرتبطة بشكل أساسي بالأحوال الشخصيّة، من ميراث وزواج وولادات إلخ. بالتالي، فإنّ تقريب مثل هذه الخدمات عبر إحداث المناطق والنواحي يشكّل عاملاً حيويّاً للمجتمعات، وخصوصاً في ظل غياب اللّامركزية التي تتيح للبلديات إدارة

[67] Checkel, J. T. (2016). Regional identities and communities., pp
[68] Schakel, A. H. (2017)., I. Koprić et al. Regional and National Elections in Eastern Europe. *Territoriality of the Vote in Ten Countries. Maastricht: Palgrave Macmillan*. Pp 61-75

مثل هذه الخدمات. يبدو مثل هذا العامل أساسياً في إنشاء المناطق والنواحي، إذ نلحظ مثلاً في نهاية العقد الأول من هذا القرن قفزةً في إحداث المناطق، ويغلب عليها الطابع الخدميّ بحكم تنامي عدد السكان والاتساع العمرانيّ المرتبط بهذه الموجة تحديداً.

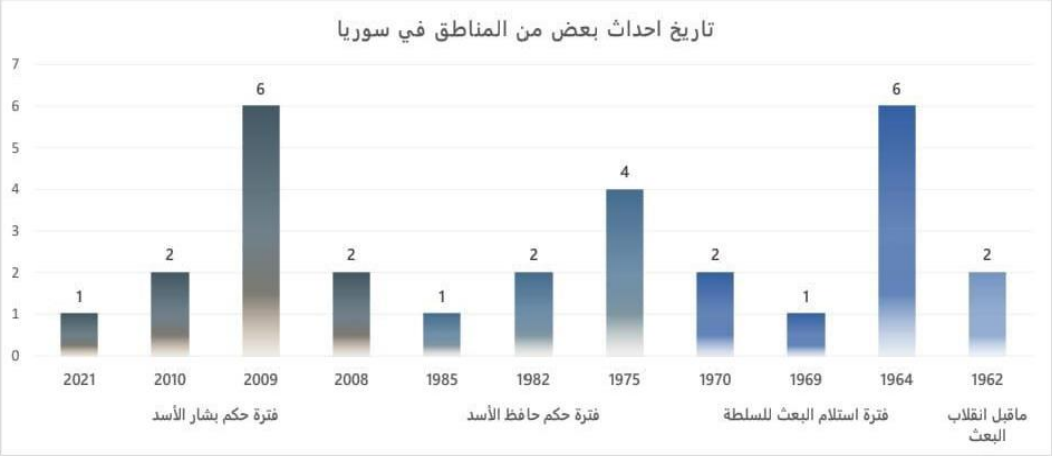

شكل 6 تواريخ إحداث المناطق في سوريا

المصدر فريق البحث من مراجعة الجريدة الرّسميّة

كما نلاحظ من الشكل 6، إحداث 10 مناطق بين العامين 2008 و2010، بزيادة قدرها 16% عمّا كان موجوداً في العام 2000. رغم وجود بعض الأغراض السياسيّة وراء بعض المناطق المحدثة آنذاك كما سنرى بعد قليل، فقد كانت الغاية عموماً خدميّة تترافق مع ازدياد عدد السكان، وشكل التنمية الحضريّة المطلوب، وامتداد المساحات العمرانيّة.

ثانياً، العامل التّاريخي: يعني هذا أن إحداث منطقة أو ناحية هو باتجاه واحد. المنطقة التي تحصل على هذا الامتياز لا تُمكن إعادتها إلى ناحية. بمعنى آخر، لا يؤثّر هذا العامل على إحداث منطقة ما، بل على احتفاظ منطقة ما بصفتها حتى بعد زوال الحاجة إليها من ناحية الموقع، أو السكان، أو المساحة، أو النواحي التابعة لها. على سبيل المثال ظلت جرابلس[69] منطقة منذ العهد الفرنسي حتى يومنا هذا، رغم أنها لم تعد تحظى بالمركزيّة اللازمة لمنطقة ما، لا من حيث الموقع، ولا المساحة، ولا عدد السكان، كما لا يوجد غرض سياسي يفسر بقاءها منطقة، كون غالبية السكان من التركمان، وليس من مصلحة السلطة السوريّة وجود مثل هذه المنطقة على حدود تركيا، مع ملاحظة أن السّلطة السوريّة اكتفت باقتطاع أجزاء منها، لصالح منبج والراعي بشكل أساسي، لإضعاف الأثرين الكردي والتركي. بالتالي، فإن كل المناطق التي حصلت على امتياز قضاء إبّان الحكم العثماني، أو الانتداب الفرنسي، قد حافظت على هذا الامتياز كمعرة النعمان مثلاً، أو تطورت إلى مركز محافظة، كمنطقة (قضاء) إدلب، ومنطقة (قضاء) الرّقّة، ومنطقة (قضاء) القنيطرة. كما يظهر العامل التاريخيّ في تميز ناحية عن أخرى عند الحاجة إلى إحداث منطقة. فمثلاً، تبدو ناحية الجيزة أكثر استحقاقاً لتكون هي المنطقة لا بصرى، بالقياس إلى عدد السكان والموقع، لكن مكانة بصرى التاريخية منحت هذا الامتياز للأخيرة بدل الجيزة، يقول أحد المشاركين من محافظة درعا "العامل التاريخي بالتّقسيمات الإدارية كثير مهم

[69] مقابلة شخصية مفتاحية حلب جرابلس

بمحافظة درعا، لأنه قبل ما تصير نوى وبصرى منطقتين، كانت درعا مقسمة لثلاث مناطق هي إزرع والصنمين ودرعا البلد، مع العلم أن مدناً أخرى أهم بكثير من هذول الثلاثة، السبب ورا هالشي إنو سكة الحجاز كانت تمر منهم أيام العثمانيين"، و يقول مشارك آخر من منطقة جرابلس: "جرابلس كانت مقاطعة أيام الفرنسيين، وكانت اللغة الكرديّة لغةً رسميّة فيها، وفيها أكراد وتركمان و كانت أكبر بكثير، حالياً قطّعوها وعطوا أقسام للباب ومنبج، و فصلوها عن كوباني (عين العرب) فصغرت وما بتحسها منطقة، لكنها بقيت منطقة لأنها بالأصل كانت منطقة قديماً".70

ثالثاً، العامل السياسي المرتبط بمصالح الفئة الحاكمة. بمعنى أن إحداث منطقة ما، أو ناحية، أو حتى محافظة لا يستند إلى احتياجات النّمو السّكانيّ والتّوسّع العمرانيّ، بل إلى أسباب ترتبط بسياسات وأهداف السلطة ومصالح الفئة الحاكمة، أحزاباً وأفراداً. على سبيل المثال، نرى من الشكل 6 وجود عمليات تغيير في المناطق في العام 196271، أي في العام الذي يُعرف بعام إحصاء 1962 (الإحصاء الستيني) ، الذي استهدف بشكل أساسي المناطق ذات الغالبيّة الكرديّة. سعى هذا الإحصاء إلى عمليات تعريب المناطق، ما يشي بأنّ عمليّة التّقسيم هذه كانت مرتبطة بحالة التعريب التي سرت آنذاك. كما أُحدثت العديد من المناطق المرتبطة بشخصيّات من حزب البعث الحاكم، مثل إحداث مناطق دريكيش72، والشيخ بدر73، والقرداحة، وسواها.74

مثال آخر هو حارم في إدلب، فهي لا تتمتع بمواصفات المنطقة من حيث المساحة وعدد السكان، إلا أنها كانت مركزاً لحزب البعث في إدلب75، ما دفع السلطات إلى تحويلها إلى منطقة تعزيزاً لقدرات البعث في محافظة ليس للبعث فيها حضور كبير. كما أُحدثت العديد من المناطق لأسباب تتعلق، في غالب الظن، بشخصيات نافذة في السلطة أرادت منح قراها ومدنها مكانة عالية، كإحداث منطقة التل (ريف دمشق)76 التي ينحدر منها القيادي في حزب البعث العربي الإشتراكي، عبد الله الأحمر، وأُحدثت القدموس في العام 200877 بضغط من رجل الأعمال مهران خوندة، وأحدثت الرستن إرضاء لمصطفى طلاس الذي كان قياديّاً في الجيش وحزب البعث آنذاك78، رغم أنها لا تحظى بمواصفات المنطقة، لا من حيث الموقع، ولا المساحة، ولا عدد السكان (بلغ تعداد سكان الناحية 22,370 نسمة حسب التعداد السكاني للعام 2004، وتبلغ مساحتها 26955 هكتارا)79. زد على ذلك80، أن تغيير حالة منطقة ما قد يتأثر بهذه العوامل. فمثلاً، كان من أحد موانع إحداث محافظة منبج، تأثير رجل الأعمال النافذ، فارس الشهابي81، الذي يتحدر من مدينة الباب التي أراد لها أن تكون هي مركز

---

[70] مقابلتين مع شخصيات مفتاحية في درعا- منطقة درعا ،و حلب جرابلس

[71] مرسوم تشريعي رقم 94 ، صدر عن رئيس الجمهورية ناظم القدسي و رئيس مجلس الوزراء بشير العظمة، بإحداث منطقتي راس العين و منطقة الحسكة في محافظة الحسكة بتاريخ 23 اب 1962

[72] مرسوم تشريعي رقم 28، صدر عن رئيس الدولة نور الدين الأتاسي، بإحداث منطقة الدريكيش في محافظة طرطوس بتاريخ 12-01-1970

[73] مرسوم تشريعي رقم 137، صدر عن رئيس الدولة نور الدين الأتاسي، إحداث منطقة الشيخ بدر في محافظة طرطوس بتاريخ 16-07-1970

[74] مرسوم تشريعي رقم 247، صادر عن رئيس الدولة نور الدين الأتاسي، إحداث منطقة القرداحة في محافظة اللاذقية بتاريخ 09-10-1969

[75] ربما كان أيضاً للوجود الدرزي في جبل السماق أثر، غير أننا لم نكن قادرين على التأكد من هذا السبب

[76] الجريدة الرسمية، عدد 50، مرسوم تشريعي رقم 96 صدر عن رئيس مجلس الرئاسة محمد عمران بإحداث منطقة التل في محافظة ريف دمشق بتاريخ 31-10-1964

[77] المرسوم التشريعي رقم 420 صدر عن رئيس الجمهورية بشار الأسد تاريخ 16-11-2009

[78] الجريدة الرسمية، عدد 44، مرسوم تشريعي رقم 55، صدر عن رئيس مجلس الرئاسة أمين الحافظ بتاريخ 23-09-1964

[79] http://www.cbssyr.sy/General%20census/census%202004/pop-man.pdf

[80] مقابلة مع شخصية مفتاحية من محافظة طرطوس القدموس

[81] مقابلة مع شخصية مفتاحية من ممحافظة حلب منبج

المحافظة وليس منبج، يقول أحد المشاركين: "منبج بتستاهل تكون محافظة على كل المستويات ولتخفف الضغط عن حلب، بس لأنو إكس من الناس من الباب هالشي ما صار، بلد ماشية على الله". ينطبق الأمر ذاته على منطقة دير عطية، التي ينحدر منها محمد ديب دعبول، النافذ في دوائر القصر الجمهوري، إذ دخلت في منافسة مع النبك[82] حول محافظة القلمون، الأمر الذي حال دون إحداث المحافظة.

أيضاً؛ لعب العامل السّياسيّ أثراً في تسمية المناطق، وتحديداً حركة تعريب القرى والبلدات والنواحي والمناطق في شمال شرق البلاد، في محاولة لإضعاف الطّابع الكرديّ لها، كتغيير اسم ديريك إلى المالكية وسواها. أو مثلاً تسمية مدينة الطبقة بمدينة الثورة.

4.2 أشكال التغييرات الإدارية على المناطق

تتعدد أشكال التغييرات التي يمكن أن تطرأ على المناطق (الشكل 7).

- الشكل الأول يرتبط بتغيير الأسماء، وعادة ما يحدث لأسباب سياسيّة، أو هوياتيّة أو إداريّة إن صح التّعبير. الأسباب الإداريّة مرتبطة عموماً بتسمية المحافظات والمناطق بأسماء مراكزها، باستثناء حلب. صدر هذا الأمر في المرسوم التشريعي رقم 179 في العام83، 1952، الذي عدّل أسماء محافظات حوران والفرات والجزيرة، لتصبح درعا ودير الزور والجزيرة، كما عدّل أسماء جبل الأكراد، ووادي العجم، والجولان والقلمون، لتصبح عفرين وقطنا والقنيطرة والنبك84. أما الأسباب السّياسيّة فترتبط عموماً بمسائل هوياتيّة الطّابع. فمثلاً جرى تغيير أسماء عدد كبير من البلدات والمدن الكرديّة في شمال شرق سوريا بغرض طمس الهوية الكرديّة فيها. لا يعود هذا إلى سياسات حزب البعث فقط كما هو السّائد عموماً، وإنّما إلى قانون التّنظيمات الإداريّة للعام 1957، الذي تنصّ مادته الخامسة على ضرورة أن تكون أسماء الوحدات الإداريّة عربيّة، إلا لأسباب تاريخية.85 كما جرى تغيير عدد من أسماء المناطق مثل ديريك، وقامشلو، وسري كانيه، وكوباني، إلى أسماء عربية أو معربة مثل المالكية، والقامشلي، لأسباب سياسيّة/هويّاتيّة. يقول أحد المشاركين من كوباني معبّراً عن استنكاره لهذه السياسة: "أجا حزب البعث وزاد من الطين بلة، في تعاميم واضحة لتغيير جميع أسماء القرى والبلدات الأجنبية الى العربية، هذا الشي بغرض إضعاف الهوية الكردية فقط".86
- الشكل الآخر هو تغيير حدود المحافظات والمناطق عبر الدمج أو الفصل. فعلى سبيل المثال نصّت المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم 94 للعام 1962 على تعديل حدود مناطق الحسكة والقامشلي والمالكية عبر تغيير تبعية ناحيتي تل حميس والجوادية، وطبعاً لأسباب هويّاتيّة مرتبطة بمحاولة منع وجود مناطق بغالبيّة كرديّة واضحة87. مثال آخر هو المرسوم

---

[82] مقابلة مع شخصية مفتاحية من محافظة ريف دمشق دير عطية

[83] الجريدة الرسمية العدد 74 تاريخ 1952/12/29 ص 5323

[84] ربما كان هنالك بعض الأسباب السياسية المرتبطة بتغيير أسماء المحافظات. انظر تاريخ التقسيمات الإدارية في سوريا

[85] مجلس الشعب: http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=203&RID=-1&Last=9966&First=98&CurrentPage=141&Vld=-1&Mode=&Service=&Loc1=&Key1=&SDate=&EDate=&Year=&or=&Country=&Num=-1&Dep=-1&src=203&&or_c=1 قانون التنظيمات الإدارية للعام 1957

[86] مقابلة مع شخصية مفتاحية من محافظة الحسكة كوباني

[87] مرسوم تشريعي رقم 94-صدر عن رئيس الجمهورية ناظم القدسي و رئيس مجلس الوزراء بشير العظمة بإحداث منطقتي رأس العين و الحسكة- بتاريخ 23-08-1962

التشريعي رقم 55 للعام 1964، وأهمّ ما يلفت الانتباه فيه هو التغيير الحاصل على حدود منطقة حمص التي تضم كلاً من ناحيتي تارين وتلدو88. من الناحية الديمغرافيّة يمكن توصيف ناحية تارين والقرى المحيطة بها على أنها ذات هوية "علويّة" باستثناء القرى التي فُصلت عنها بموجب هذا المرسوم، وهي قرى ذات هوية "سنيّة" يغلب عليها الطابع العشائريّ وتتمتع بنفوذ قوي في المنطقة تبعاً للقوة الاقتصاديّة والارتباط العشائريّ، بالتالي فإنّ فصل هذه القرى وإلحاقها بمنطقة الرستن يضمن تعزيز البعد الهوياتيّ لناحية تارين، ومن جهة أخرى تخفيف نفوذ الزعامات في قرى الغنطو ومحيطها على حساب العائلات الأقوى اقتصاديّاً وعشائريّاً في منطقة الرستن. أما الهدف من فصل قرى القبو وشنية وفاحل (ذات الأغلبية العلويّة) عن منطقة تلكلخ وإلحاقها بمنطقة حمص، فيبدو مرتبطاً بتعزيز حظوظ البعث ونفوذه في منطقة حمص على حساب الأحزاب الأخرى والعائلات التقليديّة في مدينة حمص، إذ تُعتبر هذه القرى موالية للبعث، وبالتالي فإلحاقها بمنطقة حمص أفضل من بقائها مشتتة في منطقة تلكلخ حيث ستضيع بين المكوّنين السّنّي والمسيحيّ فيها89. زد على ذلك، أن الرستن هي مسقط رأس مصطفى طلاس، وزير الدفاع الأسبق، والمخرّم هي مسقط رأس محمد عمران، والقبو هي مسقط رأس أحمد درغام القياديين في حزب البعث. في جميع هذه الحالات يبدو الدافع السياسي هو الدافع الأهم في هذه التعديلات، سواء بغية تحقيق سياسات الدولة كما في حالة التعريب، أو لأهداف حزبيّة أو حتى لأهداف شخصيّات نافذة فيها.

خلاصة الأمر أن ثلاثة أشكال تحدث في تغيير التقسيمات الإدارية: الإحداث (أو تطوير من ناحية إلى منطقة، أو من منطقة إلى محافظة)، أو الدّمج والفصل عبر تغيير الحدود الإدارية والتبعيات، أو تغيير الأسماء، كما هو مبين في الشكل 7.

	العوامل السياسية	العوامل الخدمية\الإدارية	العاومل التاريخية
تغيير الاسم	تعريب المناطق الكردية\ تعريب بعض الأسماء الفينيقية، تغيير اسم الطبقة إلى مدينة الثورة	تغيير اسم الرشيد إلى الرقة	-
الإحداث	القدموس	داريا، نوى، السفيرة	بصرى، المحافظة على جرابلس كمنطقة
تغيير الحدود	الغنطو – الجوادية وتل حميس		

الشكل 7 أشكال التغييرات الإدارية وأسبابها

[88] الجريدة الرسمية عدد 19- مرسوم تشريعي رقم 172 بإحداث منطقة تلدو، صدر عن رئيس الجمهورية بشار الاسد بتاريخ 25-04-2010

[89] مقابلة مع شخصية مفتاحية في محافظة حمص منطقة حمص

5. الهويّة الوطنيّة و أبعادها

حاولنا فهم حدود قوّة الهويّة الوطنيّة عبر بُعد العاطفة، المتمثل بالخشية من التقسيم، وحالة الاعتزاز بالهويّة السوريّة، والبُعد الثاني هو الارتباط الواعي بالهويّة السّوريّة عبر القدرة على شرح هذه الهويّة وفهم مُحدّداتها، ومرتكزاتها. بشكل مشابه حاولنا فهم قوّة الهويّة المحليّة/الثّقافيّة. بمعنى أن قوّة الهويّة المحليّة تتأتّى من حالة الاعتزاز بها بوصفها انتماءً عاطفيّاً من جهة، والقدرة على تعريف مكوّناتها الأساسية من شخصيّات رمزيّة ومعالم بيئيّة، وعادات وتقاليد، وبنية اجتماعيّة، بوصفها حالة انتماءٍ واع.

برغم بروز حالة الاعتزاز عموماً بالهويّة السوريّة، فقد كانت واضحةً صعوبة تعريف هذه الهوية. بمعنى أن الانتماء الواعي إليها كان أضعف من الارتباط العاطفيّ. وعلى حين كانت ردود الذين جرت مقابلتهم تؤكد على اعتزاز السكان بهويتهم السورية عموماً، والخشية الكبيرة من التقسيم، فإن تعريف هذه الهوية كان صعباً للغاية، وأبعادها بالنسبة لهم لا تزال غير واضحة. إذ برغم ورود عناصر العروبة والإسلام والتنوّع وسوريا (بحدود سايكس بيكو) بوصفها أبرز عناصر هذه الهوية، فقد ظلّ هذا مشوّشاً كما سنعرض لاحقاً، ناهيك بعدم القدرة على تحديد الاسم بالألف أم بالتاء المربوطة (سوريا / سورية). تكريساً لهذه الهوية المشوّشة يكفي أن ننظر إلى النشيد الوطني السوري، الذي لا يحتوي على كلمة "سوريا" واحدة، في حين يتحدث عن عرين العروبة، ورموز إسلامية كالرشيد والوليد، ورمز جغرافي ملتبس بحدوده هو لفظة "الشآم".

حدّد عدد من الذين جرت مقابلتهم أسباب ضعف الجانب الواعي من الهويّة الوطنية السورية بأسباب موضوعيّة، وأخرى مرتبطة بسياسات السلطات السورية المتعاقبة، وثالثة بالسياق الإقليمي المحيط بالبلاد. نستعرض في ما يلي هذه الأسباب.

5.1 أسباب ضعف الجانب الواعي من الهويّة الوطنيّة السّوريّة

ترتبط الأسباب الموضوعيّة بحداثة عهد سوريا بوصفها كياناً مستقلاً، وشكل وظروف إحداثها. إذ لم تنشأ سوريا كياناً منفصلاً إلا بعد العام 1920. يقول أحد المشاركين: "سوريا كبنية سياسية ديمغرافية وثقافية لم تتشكل بشكل نهائي".[90] ناهيك بأن تلك النشأة كانت نتيجة سياسات استعماريّة ممثلة باتفاقية سايكس بيكو، التي منعت تشكيل كيان على مستوى بلاد الشام، أو بلاد العرب كما طالبت الأحزاب السياسيّة في ذلك الوقت، ما جعل الكيانات الناشئة كيانات تُعبّر عن أهداف استعماريّة، على الأقل في المخيال الشعبي والأدبيّات الحكومية، لا عن أهداف أهل هذه البلاد. يقول أحد المشاركين: "كيف تريدني أن أعتزّ بما فعل الاستعمار؟! أليست سوريا مُنتَج التجزئة"؟ وبالتالي، سوريا الحالية ليست إلا منتجاً استعمارياً لاتفاقيّة مشؤومة، فكيف يمكن إنتاج هوية وطنيّة لبلد اقُتطعت منه أجزاء مهمة، واقُتطع هو بدوره من أمّة أكبر؟! يقول أحد المشاركين: "هوية قائمة بحدود سايكس بيكو، كيف بدك ياني أفتخر فيها؟ معضلة ما؟".[91]

أما الأسباب المرتبطة بسياسات الأنظمة الحاكمة، فتندرج من جهة تحت محاولة السّلطات المتعاقبة تكريس هويّة قسريّة، تمثلت بهويّة العروبة كما يُعرفها حزب البعث الحاكم، ببُعد إسلامي، وتنوع مُخفى لا يفصح عن ذاته؛ فالتنوع لا تُعرف ماهيته من أديان وطوائف

[90] مقابلة مع شخصية مفتاحية في محافظة حلب منطقة جبل سمعان

[91] مقابلة مع أحد الشخصيات المفتاحية في محافظة إدلب

وأعراق، والحديث عن مضمون هذا التنوع مكروه، تواجه حالة تعريفه اتهامات الطائفية والشعوبية وسواها. ومن جهة ثانية، عملت السلطات الحاكمة على إضعاف المواطنة، بمعناها الحقوقي، وبالتالي أضعفت أسس الانتماء إلى الوطن92.

تعددت السياسات التي مارستها السلطات مؤدّيةً إلى إضعاف الهوية الوطنية السورية.

- أولاً، ضعف ثقافة الهويّة الوطنيّة: لقد حدّت السّلطات من نشوء حوارات مرتبطة بالهويّة السّوريّة، حاظرة أي محاولة لفهم أو تفسير أو بناء هويّة وطنيّة سوريّة، لصالح الهويّة التي تفرضها عبر مؤسساتها الإعلاميّة والتعليميّة والسياسيّة، وعبر تحالفاتها مع مكوّنات مجتمعية معينة تنسجم وإياها في شكل الهوية المنشودة. زد على ذلك أن هذه السلطات حاربت بناء أي رموز سورية قويّة، سوى شخوص السلطة ذاتها، الأمر الذي أصبح يربط الوطن بشخوص النظام الحاكم، ورموزه السياسية، بدل ربطه برموز البلاد التاريخية، وأبطالها التاريخيين. إضافة إلى ذلك، كرست السلطة تعريفها الخاص للهوية بشكل قسريّ عبر القوانين والسياسات، فالدساتير المتعاقبة منذ دستور 1950، وخصوصاً ما عُرف بـ"دساتير البعث" في ستينيات القرن الماضي، إضافة إلى دستوري 1973 و2012 93 تتحدّث عن هويّة عروبية، ليست سوريا فيها إلا مرحلة انتقالية نحو أمّة عربيّة واحدة. بل إن سوريا لا تعدو كونها قُطراً، والشّعب السوري وجيشه عربيان قبل أن يكونا سوريين.
- ثانياً: ضعف البنية المؤسسية التي تعزز الهوية الوطنية: يُلاحظ غياب المؤسسات الديمقراطية - التي تُعنى ببناء هوية وطنية جامعة- يتمكن من خلالها المواطنون/ات من التعبير عن آرائهم، بما يعنيه ذلك من إضعاف للمواطنة. بمعنى أن المؤسسات الحاكمة، والمناط بها تكريس هوية البلاد في التعليم والإعلام وسواها، ليست مؤسسات منتخبة ديموقراطيّاً لتعبر عن هوية المجتمع، بل هي مؤسسات تعبر عن صيغة السلطة الحاكمة للهويّة. يقول أحد المشاركين/ات: "كيف تريدني أن أعتزّ بهوية مكان يسلبني كل حقوقي؟". يؤدي ضعف المواطنة إلى إحساس المواطنين بأن الدولة، والوطن، والنظام الحاكم جوهر واحد، بحيث تؤدي النقمة على سياسات النظام إلى نقمة على الدولة والوطن، بما يعنيه هذا من ضعف وهشاشة في الهويّة الوطنيّة. من ناحية أخرى لم تكن مؤسّسات الدولة التعليميّة مثلاً داعمةً لفكرة بناء هويّة وطنيّة، بل كرّست هويّة الدولة العروبيّة والبعثيّة. كما سعت السلطات إلى عزل المحافظات بعضها عن بعض، أو على الأقل لم تُيسر التقارب بينها، حائلة دون حدوث تعاون بين مجالس المحافظات أو هيئات الحكم المحلي، أو الجمعيات المدنية الأهلية، (باستثناء النّقابات والاتّحادات، التي كانت أقرب إلى شكل الهوية التي تطرحه الدولة، وحزب البعث)، بالتالي غابت المؤسسات التي تجمع السوريين وتعرف بعضهم على بعضهم الآخر. يقول أحد المشاركين: "لم يكن هناك ما يجمع السوريين سوى الجيش (المقصود الخدمة الإلزامية في الجيش) والجامعة، فكيف سيعرفُ بعضنا بعضاً؟ وكيف نكون مجتّمعاً واحداً ونحن لا نعرف من سوريا سوى محيطنا المباشر؟". بمعنى أن وجود مؤسسات تساعد على بناء شخصية مميزة، والتقاء المواطنين بعضهم ببعض، وتعرفهم إلى عادات مجتمعاتهم مسألة تساعد في بناء هويّة وطنية جامعة، وبالتالي غياب تلك المؤسسات يعيق تشكّل هذه الهوية، أو يضعفها على أقل تقدير.

---

[92] مقابلات مع عدة شخصيات مفتاحية

[93] الهوية الدستورية في الدساتير السورية المتعاقبة، زيدون الزعبي، 2022 مجلة قلمون

- ثالثاً: غياب نظام اقتصادي مستقر: كان لافتاً أيضاً ما ذكره أحد الذين جرت مقابلتهم، وحدد أحد أسباب ضعف الهويّة السورية بغياب النموذج الاقتصاديّ الموحد، والانتقال من الليبراليّة إلى الاشتراكيّة إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وحالة فساد عامّة سادت جميع الأنظمة الاقتصاديّة المتعاقبة، بدون بناء نظام اقتصادي يعزز التماسك المجتمعي ويسمح ببناء هوية وطنية جامعة. يرتبط هذا العامل أيضاً بِبُعد التفاعل لدى Stavenhagen، الذي يعطي عمليات التفاعل الاجتماعي والاقتصادي دوراً أساسياً في بناء الهويّة الوطنية، إذ أدت الأنظمة الاقتصاديّة المتغيّرة إلى تغيّر شكل التفاعل الاجتماعيّ والاقتصاديّ بين أفراد المجتمع بشكل مستمر، مانعة بناء نموذج مستقر، وشبكات مصلحية عابرة للمناطق، وبالتالي هويّة وطنيّة جامعة. مع هذا التقلب في النظام الاقتصادي كان تهميش الريف عموماً، والتهميش المنهجيّ للمناطق البعيدة عن المركز ، سببين مباشرين في إضعاف الهويّة الوطنيّة السّوريّة. إذ كرّس هذا التهميش مظلوميّة تاريخيّة لدى أبناء المنطقتين الشماليّة والشرقيّة، وأبناء الأرياف، والمدن الصغرى على سبيل المثال. لتوضيح ذلك نشارك ما قاله أحد المشاركين: "إذا لم تمتلك نمطاً اقتصادياً في الإنتاج محدد الملامح يصعب أن تتحدث عن هوية اجتماعية واضحة الملامح. سوريا لا تمتلك حتى اليوم نمطاً اقتصادياً واضح المعالم لأن التشكيلات الاجتماعية فيها متداخلة: صناعي زراعي تجاري خدمي.. إلخ، والهوية الوطنية لا توجد بدون هوية اقتصادية واضحة المعالم، لذلك مشكلتك اليوم في سوريا أنك خضت خمس تجارب اقتصادية على مدى نصف قرن، كل واحدة منها لا تشبه الأخرى، من الاقتصاد الحُر إلى الإشتراكي الموجّه، إلى السوق الاجتماعية، ثم العودة إلى الرأسمالية، ثم الليبراليّة المتوحشة التي نعيشها اليوم, هذه الأنماط التي مرّت على سوريا تؤكد انعدام قدرة السلطة السياسيّة على إنتاج مفهوم محدّد للبنية الاقتصادية في المستقبل لسوريا، وهذا ينعكس على بنيتها المجتمعيّة لأن النمط الاقتصادي نمط غير محدد؟".[94]

أما الأسباب المرتبطة بالسياق الإقليمي، فتأتي نتيجة ارتباط سوريا اجتماعياً وسياسياً بجماعات وتيارات سياسية فوق / أو تحت وطنية. فعشائر دير الزور والرقة والحسكة مرتبطة بعشائر العراق والخليج، وعائلات حوران مرتبطة بعائلات شمال الأردن في الرمثا وإربد، والمجتمعات الكردية والسريانية والآشورية والتركمانية في شمال شرق سوريا مرتبطة بنظيراتها في دول الجوار، وتحديداً العراق وتركيا. لتوضيح ذلك نشارك ما قاله أحد المشاركين عن ارتباط البوكمال بالعراق: "البوكمال مرتبطة بالعراق أكثر من ارتباطها بسوريا، السبب هو العائلات، يمكن أن نرى ارتباط البوكمال بالعراق من خلال أمور عديدة منها أن عدداً كبيراً من طلاب المدارس في البوكمال كانوا يأتون من العراق، إذ لم يكن هناك تشدد في مراقبة الحدود، وأيضاً التلفزيون العراقي كان الأبرز مشاهدة في المنطقة بسبب حب السكان وتعلقهم بالفن العراقي وبشخصية صدام حسين، حتى إن الحكومة السورية قررت افتتاح إذاعة في البوكمال حتى تُعطيها الطابع السوري. هذا الكلام أيام الثمانينيات".[95]

[94] مقابلة مع شخصية مفتاحية في محافظة حلب جبل سمعان

[95] مقابلة مع شخصية مفتاحية في محافظة دير الزور منطقة البوكمال

من طرف آخر هيمنت على الحياة السياسيّة في سوريا تيّارات فوق وطنية، كالإسلام السياسيّ، والعروبة، اللذين يربطان سوريا بالأمّة الإسلامية، و/أو الأمّة العربيّة، والقوميّة السّوريّة (كما عرّفها الحزب السوري القومي الاجتماعي) التي تربط سوريا بسوريا الطبيعية، بما في ذلك لبنان وفلسطين والأردن والعراق، بل وقبرص. لم تر هذه التيارات سوريا جزءاً من كل، بقدر ما كانت ترى الكلّ أولاً، ومن ثم سوريا، وفي كثير من الحالات الأول فقط دون الثاني. يقول أحد المشاركين: "لا أذكر حزباً أو مشروعاً سياسياً واحداً قبل العام 2011 يتبنى الدفاع عن الهويّة الوطنيّة السّوريّة كما هي".

لا يعني هذا بالضرورة أن الهويّة السّوريّة ضعيفة، وإنما ما ذُكر هو مواطن ضعفها، علماً أن الاعتزاز بالهويّة السّوريّة لا يزال حاضراً بحسب جميع المقابلات، عبر الخشية من التقسيم مثلاً، لكن يبقى هذا ارتباطاً عاطفياً عموماً، ينقصه الوعي بأسس هذا الانتماء.

يمكننا هنا أن نخلُص إلى أن الهوية السورية ما زالت حالة عاطفيّة، افتقدت إلى نظام اقتصادي واجتماعي يكرّس التفاعلات اللازمة لبنائها، وإلى مؤسسات وطنيّة تعبر عنها وتُكرّسها، وإلى سياسات دولة تعمل على رعايتها وحمايتها.

6. الهويّة المحليّة وعوامل تعزيزها

كما ذكرنا سابقاً، نميز في هذا البحث الهويّة المحليّة بوصفها هويّة ثقافيّة، عن الهويّة المحليّة بوصفها هويّة سياسيّة يطالب حاملوها بمطالب سياسيّة خاصة بهم. تَركّز بحثنا على الهويّة المحليّة بوصفها هويّة ثقافيّة تميز سكان منطقة ما عن جوارهم.

أظهر البحث عوامل عديدة تساعد في تعزيز الهوية المحلية. يمكن تقسيم هذه العوامل إلى:

1- عوامل موضوعيّة يكون تأثير الدولة فيها بطيئاً، وهي: الجغرافيا المتجانسة، والعمق التاريخي، والتجانس أو الترابط الاجتماعي.

2- عوامل سياساتيّة، يظهر تأثير الدولة وسياساتها فيها بشكل واضح، وهي: المواصلات، والتبادل التجاريّ وعلاقات الإنتاج، والشهرة السياحية.

بالتأكيد، يظل تأثير الدولة حاضراً في جميع العوامل، لكننا نرى أن سياسات الدولة في العوامل الموضوعيّة أقل تأثيراً من العوامل السياساتيّة وأبطأ منها. فمثلاً؛ تؤثّر سياسات السّلطات الحاكمة على مستوى هجرة جماعات من منطقة إلى أخرى، وبالتالي تترك تأثيراً على التجانس الاجتماعي، كما قد تؤدي سياسات السلطات الحاكمة إلى تصحّر منطقة ما، وبالتالي تؤثّر على بيئتها الجغرافية، غير أنّ أثر مثل هذه السياسات يحتاج إلى زمن طويل كي تظهر علاماته. نشرح فيما يلي هذه العوامل.

6.1 العوامل الموضوعية

تتلخص العوامل الموضوعية في:

- **الجغرافيا:** تظهر الجغرافيا المتشابهة، والمتمايزة عن محيطها تأثيراً واضحاً في الهوية الثقافية لمنطقة ما. فجبل حوران، أو جبل العرب، يوفّر بيئة مميزة عن محيطه في سهل حوران غرباً، أو البادية شمالاً. كما توفر منطقة القلمون بيئة جبلية مميزة عن سائر مناطق محافظة ريف دمشق. قد يُظهر هذا العاملُ التمايزَ على مستوى المحافظة الواحدة. فتدمُر ذات البيئة الصحراوية لها هويّة متمايزة عن سائر محافظة حمص، ولذلك رأى المشاركون من حمص أن الهوية الثقافية لحمص بوصفها محافظة قويةٌ في جميع مناطقها، باستثناء تدمر التي ترى نفسها أقرب إلى الجزيرة، بسبب الطبيعة العشائريّة من طرف، والجغرافية من طرف آخر. زد على

ذلك أن الجغرافيا تؤثر في علاقات الإنتاج، وطبيعته، وحتى في العادات والتقاليد التي تؤثّر بدورها في الهوية المحلية. في المقابل قد يؤدّي غياب الجغرافيا المتشابهة إلى إضعاف الهويّة المحليّة. يقول أحد المشاركين من إدلب: "غير إنو ادلب جديدة لكن فيك تشوف إنو ما في جغرافيا واحدة فيها لتقوى هويتها، مو مثل حوران، والساحل، وجبل العرب"[96]

التاريخ: يُقصد بالعامل التاريخي قِدَمُ تشكُّلِ المنطقة ومحافظتها على مركزها الإداري. فالرّقّة مثلاً كانت أضعف هويةً محليةً مقارنة بمحيطها في دير الزور والحسكة، لكونها محافظة حديثة العهد لم تتشكل حتى العام 1957 حين أُحدثت بموجب القانون رقم 468، بعد فصلها عن دير الزور. كما يظهر ضعف الهوية في القنيطرة التي أُحدثت في العام 1964. كذلك، ظلّت إدلب، من حيث هويتها بوصفها محافظة، أقلّ قوة حتى اندلاع انتفاضة العام 2011، حين تنامت "الهوية الإدلبية" بفعل مركزية إدلب في الأحداث التي عصفت بسوريا خلال الحرب الأهلية فيها. كما أن عراقة منطقة ما، كبصرى، أو مدينة حلب، أو مدينة دمشق، تعني شهرة كبيرة، وبالتالي توفّر حالة من الافتخار والاعتزاز بالماضي، وشكلاً من أشكال تميز يرفع من قوة الهوية المحلية.

- **التجانس الاجتماعي:** نقصد بالتجانس الاجتماعي تشابه البنية الطائفيّة والعرقيّة والدّينيّة والطّبقيّة في منطقة معينة. يؤدي التجانس الاجتماعي إلى تشابه العادات والتقاليد، وقيم المجتمع، إضافة إلى تعزيز مكانة الرموز الاجتماعية، سواء كانت دينية أو إثنية، ويقلل من احتمال نشوء نزاعات مجتمعية، الأمر الذي يعزز في نهاية المطاف من الهوية المحلية. فعلى سبيل المثال تظهر هويّة سلمية، المدينة التي تقطنها غالبية إسماعيليّة، واضحةً، متمايزة عن باقي مناطق حماة كمدينة حماة، أو مصياف. ينطبق هذا على مناطق ذات تجانس اجتماعي طائفيّ كطرطوس، ذات الغالبية العلويّة، أو كوباني ذات الغالبية الكرديّة، أو دير الزور ذات البنية العشائريّة، أو السويداء ذات الغالبية الدرزيّة. من الواضح أن الهويّة الثقافيّة لمنطقة ما تُصبح أكثر قوّة بمقدار تجانسها الاجتماعي. لاحظنا مثلاً أن حماة تُشكل هوية قوية لمدينتها فقط، ولكنها لا تُشكل هويّة محليّة لسكان المحافظة الذين ينتمون بشكل أوضح بكثير لمناطقهم، كمصياف وسلمية والغاب. لتوضيح أهمية التجانس المجتمعي يقول أحد المشاركين: "اللي بميز حوران، إنو كلنا مثل بعض مفيش فروق ما فيش حسد"[97]

6.2 العوامل السياساتية

تتلخص العوامل السياساتية في:

- **علاقات الإنتاج والمواصلات:** عامل آخر يؤثر في تشكيل الهوية الثقافية لمنطقة ما، هو شكل الإنتاج فيها، وعلاقات التبادل التجاري بينها وبين المناطق المجاورة، وأثر المواصلات في ذلك بطبيعة الحال. فكلما كانت المنطقة أكثر قدرة على الاكتفاء الذاتي، تنامت فيها هوية ثقافية محلية قوية. على سبيل المثال بدت هويتا خان شيخون ودوما قويتين للغاية، لأنهما مركزان تجاريّان وزراعيّان قويّان، ويتمتعان بشيء من الاكتفاء الذاتي، دون الحاجة إلى المناطق المجاورة. في حين كان أحد عوامل إضعاف الهوية الإدلبيّة (بوصفها هوية محافظة) هو ضعف ارتباط الرّيف بمركز المحافظة كون المواصلات العامّة لا تربط مركز المحافظة بأريافها،

[96] مقابلة مع شخصية مفتاحية من إدلب منطقة جسر الشغور

[97] مقابلة مع شخصية مفتاحية من درعا منطقة درعا

وتحديداً بعد الساعة الثانية ظهراً، كما ذكر أحد المشاركين/ات في المقابلات98. الأمر ذاته ينطبق على هويّة اللاذقية، التي تعاني من شبكة مواصلات ضعيفة تصل مركزها بأريافها.

- **الشهرة والسياحة وسياسات الحفاظ على التراث وحماية المواقع الأثرية:** يبدو هذا العامل مؤثّراً في تكوين حالة الافتخار والاعتزاز بمنطقة ما. فعلى سبيل المثال تنامت هويّة محافظة درعا بعد انطلاق الانتفاضة منها، واشتهارها بصفتها "مهد الثورة"، كما تعزّزت هويّة إدلب بعد أخذها للدور المحوريّ في الصّراع المسلح القائم في البلاد كما ذكرنا. غير أن الأمر يمتدّ إلى أماكن أخرى مثل دريكيش والزبداني وبصرى، التي تعززت هوياتاها المحلية بسبب مكانتها السياحية، بما يعنيه ذلك أيضاً من مكانة اقتصادية، وشهرة في كل أرجاء سوريا. يقول أحد المشاركين من دريكيش: "شهرة دريكيش بتخلينا قادرين نعرّف عن حالنا من دريكيش والكل يعرفنا، مو مثل كثير مناطق من سوريا لم نعرفها إلا بعد 2011."99

يجب هنا التأكيد على صعوبة ترتيب هذه العوامل من حيث الأهمية. فهوية حمص هوية ثقافية قوية، لمعظم سكان المحافظة، وفي أغلب مناطقها، باستثناء تدمر، رغم التمايز الاجتماعي بين سنة، وعلويين، ومسيحيين، وشيعة. كما أن هناك مؤشرات على قوة هوية محافظة طرطوس، رغم حداثة تأسيسها، وهذا قد يكون ناجماً في أحد وجوهه عن تجانسها الاجتماعي وشهرتها السياحية. أيضاً، وتأكيداً لما ذكرناه عن سيولة وتحرّك الهوية، يجب أن نلحظ أن الهوية المحلية/الثقافية، شأنها شأن الهوية الوطنية، متحركة أيضاً. هوية إدلب بوصفها محافظة لم تكن قوية إلا بعد الدور المؤيّد للمعارضة الذي لعبته في الصراع المسلح.

كما نلحظ وجود مؤشرات على قدرة الهوية الثقافية/المحلية القوية في تعظيم تماسك المجتمعات المحلية، وتحديداً بمواجهة المخاطر الخارجية. فمثلاً كانت المناطق الأكثر مقاومة لتنظيم داعش هي تلك التي تحظى بهويّة محليّة قوية مثل درعا والسويداء وسلمية. في حين كانت المناطق التي تبدو أقل تمتعاً بهوية محلية قوية، أقل قدرة على حماية نفسها من هذا التنظيم، كالقنيطرة في الجنوب، والرّقّة في الشمال.

رغم ذلك، ليست الهويّة المحلية القوية ضامنة بالضرورة لعدم حدوث نزاعات. على سبيل المثال لم تمنع الهوية الحمصية - التي تبدو قوية بوصفها هوية محافظة - من حدوث شروخ طائفيّة في المحافظة، الأمر الذي يعود ربما إلى الاحتكاك المباشر في المناطق بين كتل اجتماعية غير متجانسة.

عليه، ومع أن العوامل المذكورة تعزز الهوية المحلية، وأن الهوية المحلية القوية تساعد في تماسك المجتمع، غيرَ أنها ليست ضامنة لهذا التماسك بشكل كلي.

كان لافتاً أيضاً ضعف حضور الرموز الشخصية في تشكيل الهويات الثقافية/المحلية. بمعنى أن غالبية الأشخاص الذين قابلهم الباحثون لم تُركز على دور الشخصيات الرمزية في هوية المنطقة. وباستثناء السويداء التي تحضر فيها شخصية سلطان باشا الأطرش بوصفه

[98] مقابلة مع شخصية مفتاحية في محافظة إدلب منطقة إدلب

[99] مقابلة مع شخصية مفتاحية من طرطوس منطقة دريكيش

رمزاً محليّاً ووطنيّاً مؤثر في الهوية المحلية، ومحمد الماغوط بوصفه رمزاً محليّاً في سلمية، غابت تقريباً الشخصيات المحلية في باقي المناطق. إذ لم تتردد أسماء شخصيات مثل صالح العلي في طرطوس، أو إبراهيم هنانو في إدلب، أو حسن الخرّاط في دمشق بوصفها شخصيات محلية ووطنية صنعت الهوية المحلية، في حين ترددت أسماء شخصيات مرتبطة بالسلطة، كعبد الله الأحمر، أو فارس الشهابي، أو مهران خوندة، أو مصطفى طلاس. يعود هذا برأينا، إلى أن السلطات الحاكمة في سوريا، دأبت على تغييب الشخصيات العامة، وحالت دون تحولها إلى رموز وطنية أو محلية، تكريساً لوجود "قائد رمز واحد" في البلاد.

7. العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الهويّة المحليّة، والهويّة الوطنيّة والتّقسيمات الإداريّة

7.1 العلاقة بين الهوية المحلية/الثقافية والهوية الوطنية

خلُصنا في الحالة السورية إلى أربع حالات هي:

- هوية وطنية وهوية محلية متعادلتان بالقوة.
- هوية وطنية أقوى من الهوية المحلية.
- هوية محلية أقوى من الهوية الوطنية.
- ضعف في كلا الهويتين.

لم نعثر على حالة هوية وطنية حصرية، أو هوية محلية حصرية، أو "لا هوية" بالمطلق. نؤكد هنا مرة أخرى، ضرورة التعامل مع هذه التصنيفات كمؤشرات وليس كحقائق نهائية، والحاجة إلى بحث كمي لإثبات هذه العلاقة

يبين الجدول 2 هذا التصنيف.

هوية وطنية	هوية محلية	مثال
قوية	ضعيفة	الرقة
قوية	قوية	السويداء، مدينة دمشق، محافظة درعا
ضعيفة	ضعيفة	الشدادي
ضعيفة	قوية	البوكمال، الميادين، الحسكة

جدول 2 أشكال العلاقات بين الهوية المحلية و الهوية الوطنية

تَبيَّن لنا من المقابلات وجود أدلة قوية على العلاقة بين الهوية المحلية والهوية الوطنية، وبما ينسجم مع الأدبيات العالمية. فقد أظهر التحليل وجود دلائل على علاقة قوية إيجابية بين الهوية المحلية القوية والهوية الوطنية السورية القوية، باشتراطين أساسيين: التمكين الاقتصادي للمنطقة، وضعف تأثير العامل الخارجي لدول الجوار فيها، علماً أن كلا العاملين مرتبط أيضاً بعامل ثالث هو البعد عن المركز في دمشق. يعنى هذا أن الهوية المحلية لا تتعارض مع الهوية الوطنية، بل وربما تُعززها في حال تركزت سياسات السلطات الحاكمة على تمكين

المحليات اقتصادياً وثقافياً، بما يُضعف أثر الجوار الإقليمي، ومشاعر العزل والتهميش. أي أن تمكين المركز للمحليات اقتصادياً وثقافياً، يُفَسر على أنه احترام للهوية المحلية للسكان الذين يميلون إلى الرد بالمثل تجاه الدولة، المعبّر الأساسي عن الهوية الوطنية.

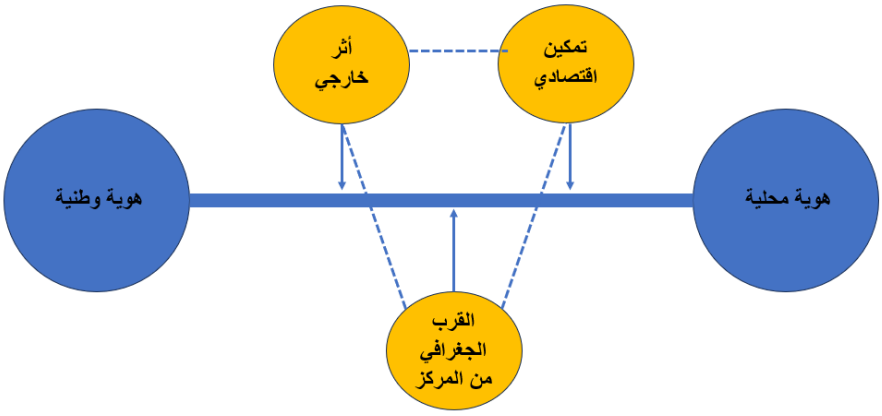

شكل 8 العلاقة بين الهوية المحلية و الهوية الوطنية

يوضح الشكل 8 العلاقة بين المتحولات الخمسة. فهناك مؤشرات على أن الهوية المحلية القوية مرتبطة بهوية وطنية قوية، عندما لا يشعر المجتمع المحلي أنه في حالة خصام مع الدولة (المُعَبِّر الأساسي عن الهوية الوطنية). ففي حالة كانت المنطقة مكتفية اقتصادياً، وغير مقصاة من الدولة، تمثيلاً و/أو تخديماً، فإنها ترتبط بالدولة، وبالهوية الوطنية وفق تعريف الدولة لهذه الهوية بطبيعة الحال. زد على ذلك، أن التمكين الاقتصادي والثقافي من قِبل المركز للمحليات يجعل من علاقة المجتمعات المحلية بجوارها الإقليمي علاقةَ تميز وافتخار. بالتالي، عند توافر هذه العوامل فإن الهوية المحلية القوية لا تؤثر سلباً على هويتها الوطنية، بل ربما تعززها. أخيراً، القرب الجغرافي من المركز يعني القدرة على العمل في جهاز الدولة الواسع (وزارات، وهيئات وطنية، إلخ)، وبالتالي الحالة الاقتصادية الجيدة نسبياً، والقرب من/ والتأثير المباشر لسياسات السلطات الحاكمة، يقوي الهوية الوطنية وفق تعريف الدولة/السلطة لهذه الهوية.

أما عندما تكون الهوية المحلية على خصومة مع السلطات الحاكمة، بسبب التهميش الاقتصادي والثقافي، كغالب مناطق شمال شرق سوريا، وبعض مناطق شمال حلب، فإنها تلعب دوراً مناقضاً للهوية الوطنية، لا تجاه هوية الدولة كما تُعرفها السلطة (هوية عربية أولاً) فحسب، بل تجاه الانتماء لسوريا عموماً أيضاً. يقول أحد المشاركين: "لما الدولة والعروبة السياسية ما تحتوينا و(ما) تحترم هويتنا، الطبيعي الناس تهرب منها"[100]. بمعنى أن المجتمعات المحلية حين تشعر أنها مهمّشة من السلطة، وغير قادرة على التأثير في سياساتها، وتعاني من ضعف التنمية والتعليم، فإن هويتها المحلية القوية ستكون على تناقض مع الهوية الوطنيّة بشكل يجعل جوارها الإقليمي بالمقدار نفسه من الأهمية، إن لم يكن أكثر أهمية.

بالطبع، تتأثر هذه المجتمعات لبعدها الجغرافي عن المركز، الذي يعرقل التفاعل الاقتصادي والاجتماعي معه لصالح الجوار الجغرافي العراقي مثلاً. بالتأكيد تتأثر المناطق الشرقية بالعراق بشكل أكبر من تأثر المناطق الشمالية بتركيا، بفعل العامل الاجتماعي القوي

[100] مقابلة مع شخصية مفتاحية من محافظة الحسكة منطقة القامشلي

الذي يربط العراق بجواره السوري. بمعنى أن العامل الاجتماعي يرفع من أثر العامل الجغرافي بشكل ملحوظ. كما تتأثر المناطق الشرقية بالعراق، بشكل أكبر من تأثر حوران بجوارها الأردني، رغم وجود العامل الاجتماعي القوي بين درعا وجوارها الأردني، لكن حضور العراق التاريخي مقارنة بالأردن، يلعب لصالح العراق في شرق سوريا، ولصالح المناطق السورية (حوران) في الجنوب.

على سبيل المثال، هناك مؤشرات قوية على أن محافظات كالسويداء ودرعا، ومدناً كسلمية ويبرود وداريا، التي تتمتع جميعاً بهويات محلية قوية، تتمتع أيضاً بهوية وطنية قوية. يعود هذا برأينا لأسباب تتعلق بشكل أساسي بغياب العامل الخارجي/الإقليمي، أو ضعفه من جهة، والقرب من المركز جغرافياً واقتصادياً كحالة درعا والسويداء والقلمون من جهة ثانية، وحالة التمكين الاقتصادي النسبي فيها من جهة ثالثة. درعا مثلاً تتمتع بهوية محلية قوية نتيجة للتجانس الاجتماعي (هيمنة العائلات على البنية الاجتماعية بشكل أساسي)، والاكتفاء الاقتصادي نتيجة لطبيعتها الزراعية ولتحويلات المغتربين في الخليج، والبنية الجغرافية المتشابهة، والقرب من المركز في دمشق الذي وفر لكثير من أبنائها فرص عمل في الدوائر الحكومية، والدراسة في جامعة دمشق. في المقابل تبدو الهوية الوطنية أقلّ تأثراً بالجوار الأردني (هضبة حوران تمتد داخل الأراضي الأردنية ومعظم العائلات منقسمة بين الأردن وسوريا) لأنه ارتباط يرى سكانها فيه أنهم المركز وليسوا التابع. أي أن أهل حوران في محافظة درعا يرون أنهم مركز الهوية الحورانية، وأن جوارهم الأردني يليهم في الأهمية.

في المقابل، تبدو مناطق كرأس العين/سري كانييه، وكوباني/عين العرب، والبوكمال ذات هويات محلية أقوى من الهوية الوطنية لأسباب تتعلق بالتهميش الاقتصادي، ووجود العامل الخارجي. كما أن البعد عن العاصمة، وبالتالي ضعف عمل أهل هذه المناطق في الوظائف الحكومية، علاوة على التهميش الاقتصادي والثقافي الكبير الذي تعرضت له مناطق الأكراد في شمال شرق سوريا وتأثرهم بأكراد العراق وتركيا، كل هذا أضعف الهوية الوطنية.

من ناحية أخرى، هناك دلائل على أن مدينتي الرقة والطبقة تتمتعان بهويتين محليتين ضعيفتين نسبياً، ربما لحداثة عهدهما، في حين تتمتعان بهوية وطنية أقوى لارتباطهما الكبير بأجهزة الدولة، بفعل وجود سد الفرات. يقول أحد الذين تمت مقابلتهم من مدينة الرقة: "البساطة سمة واضحة في أسلوب المعيشة، فكونها مدينة حديثة نوعاً ما كانت طموحاتها متواضعة، وظلت تشعر بأنها بحاجة لأن تتكئ على المركز، وربما أي مركز".

في المقابل تظهر عدد من مناطق ريف حلب، وأرياف الرقة والحسكة بوصفها مناطق بهويات محلية ضعيفة، وهوية وطنية ضعيفة نسبياً. لقد عانت هذه المناطق من الفقر وضعف التنمية، إن لجهة توفير الوظائف أو التعليم أو تطوير السياحة، أو حتى الاستفادة من مواردها المحلية، وبالكاد نرى هناك أي رابط مع الدولة والعاصمة. كما أن تركيبتها الاجتماعية العشائرية، تجعل من ارتباطها بالأرض أقل قوة من المناطق ذات الطابع الريفي أو المديني.

مما سبق نستطيع القول إن هناك أدلة قوية على ما يلي:

- الهوية المحلية القوية تساعد في بناء هوية وطنية قوية شريطة عدم وجود تهميش ثقافي واقتصادي، وبناء روابط قوية مع المركز، لإضعاف العامل الخارجي وإضعاف الشعور بالحاجة إليه والشعور بالدونية تجاهه.
- القرب من العاصمة يشكل عاملاً مهماً في بناء الهوية الوطنية، ربما لرمزية العاصمة في تشكل الهوية الوطنية، وتشغيل عدد كبير من سكان المحافظات القريبة في مؤسسات الدولة التي تتركز بطبيعة الحال في العاصمة. بمعنى آخر، وبعكس الشائع لدى جزء

مهم من النخب السورية، تشكل المركزية الشديدة عامل إضعاف للهوية الوطنية، وليس عاملاً معززاً، وخصوصاً للمناطق البعيدة عن العاصمة، كونها تفضل المحافظات القريبة على البعيدة. عليه، فإن تمكين المحليات، عبر عملية لا مركزية حقيقية، قد يوفر ارتباطاً أقوى بالهوية السورية، على عكس المتعارف عليه.

- بقدر ما تساعد سياسات السلطات الحاكمة على الاحتفاء بالهوية المحلية/الثقافية عبر استيعاب الرموز المحلية، سواء كانت هذه الرموز شخصيات وطنية، أو معالم سياحية، أو مناطق جغرافية، بقدر ما تصبح الهوية المحلية داعمةً للهوية الوطنية وليست مهددة لها.
- كان هنالك عموماً خلط بين الهوية الوطنية السورية بوصفها انتماء إلى سوريا، وبين الهوية الوطنية بوصفها دعماً للسلطات الحاكمة. بمعنى أن هناك حالة من المطابقة بين الهوية الوطنية السورية، والولاء للسلطة، وتحديداً لدى العامة. فالنخب قادرة على طرح حلول بديلة لمعنى الهوية الوطنية، بينما ترى العامة الهوية الوطنية، هي الهوية التي تطرحها السلطة، ولا بديل لديها عنها. بالتالي، فإن غياب المواطنة، وممارسات السلطة القمعية، تُفقد الناس حس الانتماء إلى بلدهم، و/أو تجعلهم في خصومة مع شكل الهوية الذي تفرضه السلطة. أي أن الانتماء إلى سوريا في منطقة ما، يتعزز بمقدار ما توفر السلطة من خدمات في هذه المنطقة، وبقدر توافر المصلحة لدى هذه المجتمعات في تبني مثل هذه الهوية.

7.2 الهوية المحلية والتقسيمات الإدارية

رأينا أن التقسيمات الإدارية تؤثّر على الهوية المحلية، عبر تأثيرها في النسيج الاجتماعي ضمن منطقة أو محافظة ما. إحداث محافظة طرطوس فصلاً عن اللاذقية، خلق محافظة ذات غالبية علوية، وإحداث الحسكة فصلاً عن دير الزور خلق محافظة ذات تنوع كبير، وإحداث السويداء فصلاً عن حوران خلق محافظة ذات طبيعة درزية. كما تؤثر التقسيمات الإدارية على النطاق الجغرافي لمنطقة أو محافظة ما، وبالتالي هويتها. فإحداث منطقة كسهل الغاب، جمع عدداً من النواحي ضمن نطاق جغرافي محدد، وعزّز الهوية المحلية للمنطقة.

يمكن للتقسيمات الإدارية أن تعزز أو تضعف الهوية المحلية، كما يمكنها أن تعيد تشكيلها.

عليه، وانطلاقاً من استنتاج أساسي هو أن "الهوية المحلية القوية مرتبطة بهوية وطنية قوية باشتراطين أساسيين هما التمكين الاقتصادي، وإضعاف العامل الخارجي"، فإن التقسيمات الإداريّة ستؤثّر بشكل كبير على الهوية الوطنية عبر تأثيرها على الهوية المحلية. أي أن التقسيمات الإدارية التي تراعي الهويات المحلية، ولا تسعى إلى محاولة تفتيتها ستؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز الهوية الوطنية، أو لن تسهم في إضعافها على الأقل.

تفاوتت الآراء بشأن تغيير التقسيمات الادارية إلى وحدات أصغر أو أكبر، لكنها بدت لدى البعض بوابة للتقسيم، وبالتالي توجسوا منها خشية تكريس الوضع الراهن غير المستقر عسكرياً وسياسياً. بالنسبة لعدد من المشاركين شكّل إحداث الأقاليم عامل قبول وارتياح لتحسين مستوى الخدمات ورفع مستوى اللامركزية، بشرط عدم إحداثها على أسس طائفية أو عرقية، أي ألا يكون الإقليم ذا لون طائفي أو قومي واحد. في حين تشكك آخرون في فكرة الأقاليم، وتحديداً شكلها المطروح في الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي. وبرغم تأكيد المشاركين في المقابلات أن الأقاليم الإدارية قد تكون مدخلاً لتحسين التنمية، فإن ذلك قد يشكل عائقاً أمام التعبير عن الهويات المحلية، فضلاً عن ربط

قضية الأقاليم بالتقسيم في أذهان الناس. فمثلاً إنشاء إقليم الجنوب الذي يضم بحسب الإطار الوطني كلاً من محافظات درعا والسويداء والقنيطرة، سيعني أن الدروز في السويداء سيصبحون أقليّة في مثل هذا الإقليم، ما يشكّل عامل تردّد في قبول مثل هذا الطرح، إن لم يكن رفضه مطلقاً. ومع ترحيب المشاركين من مناطق شمال شرق سوريا بفكرة الإقليم الذي يمثل هذه المناطق، فقد ترافق الترحيب بمحذور أساسي هو حدود هذا الإقليم، وشكل التمثيل فيه، بتعارض واضح بين الكرد والعرب. بمعنى أن إقليماً يضم الحسكة ودير الزور والرقة، سيكون مقبولاً من العرب، ومرفوضاً من الكرد، لأنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى بقاء الكرد أقليّة في مثل هذا الإقليم. كما أن إقليماً يضم إدلب وحلب لن يكون مقبولاً بسهولة من محافظة إدلب، لأنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة إدلب لتكون تحت كنف محافظة حلب.

في حين أكد المشاركون على أهمية التسمية في عكس هوية المنطقة، تباينت الآراء بخصوص تعديل أو إبقاء أسماء المناطق والمحافظات. تبدو أسماء غالبية المحافظات والمناطق الحالية مناسبة، ومعبرة عن هوية المنطقة أو المحافظة، باستثناء المناطق التي تقطنها غالبية كردية، وبعض المناطق التي أُعطيت تسميات سياسية مثل مدينة الطبقة/الثورة، وتسمية وادي النضارة عوضاً عن وادي النصارى، كما توجد أحياء تحمل أسماء سياسية كحي تشرين، وضاحية الأسد. إضافة إلى محافظة ريف دمشق، التي تجمع هويات محلية متعددة في الغوطتين والقلمون، ومناطق ريف حلب التي ترى نفسها مستقلة عن مدينة حلب. فأبناء محافظة ريف دمشق لا يرون في هذا الاسم تعريفاً لهويتهم، ويفضلون أسماء مناطقهم بذاتها، كالزبداني، والنبك، وداريا، أو أسماء إقليمهم كالغوطة والقلمون. أما ريف حلب، فقد كان المشاركون من هذه المناطق يؤكدون أن أهالي مناطقهم لا يوافقون حتى على اسم حلب، دع عنك فكرة ريفها، ويفضلون أسماء مناطقهم، كالأتارب، واعزاز، ومنبج، والباب، بسبب شعور عام بالاستغلال من قبل تجار حلب، وحالة استعلاء سكان المدينة الأصليين على أبناء الريف كما يشعر بها أهالي الريف. بمعنى أن هناك انسجاماً بين أسماء المحافظات والمناطق وهويات سكانها في غالبية المناطق. إلا أن التحدي الأهم يمكن أن يظهر في حالة استحداث مناطق، أو محافظات جديدة. فما هو اسم المحافظة التي يمكن أن تحدث، فيما لو أحدثت، في منبج؟ هل تسمى محافظة منبج؟ ريف حلب؟ ماذا لو أُحدثت محافظة في تدمر، هل تُسمى تدمر، أم ريف حمص، أم البادية؟ هل تحتفظ القامشلي باسمها أم تُعدل إلى اللفظ الكردي قامشلو؟ ماذا لو أحدثت محافظة جبلة، هل تكون محافظة ريف اللاذقية، أم محافظة جبلة؟ أيضاً ما أكده المشاركون، هو أهمية الاسم التاريخي وعدم الرغبة في تغييره عموماً. بمعنى أن عملية تغيير الأسماء في غالب الأحيان، وعندما لا تترافق مع مظلومية تاريخية كتلك التي وقعت على الكرد، فإنها ليست مسألة ذات حيوية كبيرة. فلا تبدو فكرة إعادة اسم حوران، أو الجزيرة، أو الجولان، أو جبل الدروز مسألة بالغة الأهمية كونها لا تترافق مع مظلومية تاريخية، على عكس المناطق التي تشعر بتهميش كبير ومظلومية عميقة كمناطق الكرد، وحتى بعض مناطق ريف دمشق، ومناطق ريف حلب.

إذاً يمكن التفكير بثلاثة نماذج:

- الأول: مناطق ومحافظات لا يوجد انسجام بين أسمائها وهويتها، كريف دمشق، والثورة (الطبقة) ووادي النضارة، وهذه بحاجة إلى تعديل.
- الثاني: مناطق ومحافظات لا يوجد انسجام بين أسمائها وهوياتها، لكن لا تعارضَ في الهوية كدرعا (حوران)، السويداء (جبل الدروز أو جبل العرب) ولا حاجة إلى تعديل في أسمائها.

- الثالث: مناطق ومحافظات لا تعارُضَ بين هوياتها وأسمائها، وهذه هي الحالة الغالبة، كدمشق وحلب وحماة.

أما لجهة الإحداث، فقد اتفقت الآراء على أهمية احترام التقسيمات الجديدة لعامل الهوية عند استحداث مناطق، أو محافظات، أو تعديل حدودها. بمعنى، أن أي إحداث يجب أن ينظر في شكل الهوية المحلية الناجمة عن هذا التقسيم. ففي ظل حالة التوتر الاجتماعي الناجمة عن الحرب، سيؤدي أي تقسيم لا يراعي الهويات المحلية إلى إحياء بؤر التوتر من جديد. على سبيل المثال تبدو المنطقة الشرقية من السويداء، التي تقطنها غالبية من البدو، محرومة من الخدمات، وبحاجة إلى إحداث منطقة تربط السكان بها، وتوفر لهم الخدمات كي يتلاشى إحساس التهميش الذي تتعرض له هذه الفئة. أيضاً، قد يساعد تحويل القامشلي إلى محافظة في معالجة المظلومية الكردية، وخصوصاً إذا ما ترافق الأمر مع إعادة الأسماء الأصلية لها. كما تبدو هناك حاجة إلى إحداث محافظات الغوطة، والقلمون، وتدمر، ومنبج، وربما جبلة أيضاً. سيؤدي نشوء هذه المحافظات إلى معالجة مسألتي الخدمات والهوية في آن. فالهوية القلمونية، والهوية الغوطانية تبدوان متمايزتين إحداهما عن الأخرى، بدون أن يكون هناك أي معنى لفكرة ريف دمشق في وعي سكان المنطقتين. إضافة إلى ذلك، فإن ترامي أطراف محافظة ريف دمشق، يجعل من توفير الخدمات مسألة في غاية الصعوبة دون هذه الإحداثات، وفي ظل استمرار المركزية الشديدة في إدارة البلاد.

8. قيود البحث والأسئلة المستقبلية

من المهم أن نوضح أن البحث يحاول دراسة علاقة الهوية المحلية بالهوية الوطنية وأثر التقسيمات الإدارية على كل منهما. بالتالي، لا يسعى البحث إلى دراسة قوة الهوية المحلية أو الوطنية في كل منطقة من مناطق سوريا، وهو أمر يتطلب حكماً دراسة كمية. كما لم نحاول دراسة أثر الحرب على الهويات المحلية، بل ركّزنا دراستنا على حالة الهويات المحلية للمناطق قبل الحرب.

علينا أن نؤكد هنا أنّ ثمّة مناطق تحوي تنوعاً كبيراً من خلفيات اجتماعية، وعشائرية، ودينية، وطائفية، وعرقية مختلفة، وبالتالي فإن استهداف كل من هذه المناطق بمقابلة واحدة قد لا يكون منصفاً ومعبراً. زد على ذلك، أن علاقة الهوية المحلية بالتقسيمات الإدارية هي من المواضيع التي يندرُ التطرق إليها، لذلك لم يكن سهلاً فهم الرابطة بينهما من قبل الأشخاص الذين قابلناهم. أيضاً، يجب أن نؤكد أننا كنا نتوجه بالسؤال إلى شخص عن وجهة نظره بهوية منطقته، لا بهويته المباشرة، وبالتالي فإن في هذا انحيازاً يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

كما لم ندرس أثر التقسيمات الإدارية البلدية على الهويات المحلية، إذ يمكن أن تؤثر بشكل مختلف.

بالتالي، نرى من المهم أن تتطرق الأبحاث المستقبلية إلى المواضيع التالية:

- حالة الهويات المحلية في جميع المناطق.
- حالة الهوية الوطنية وأثر الحرب عليها.
- التنمية والتقسيمات الإدارية.
- تحولات الهوية المحلية بفعل النزوح واللجوء والهندسة الديموغرافية التي اشتغلت عليها أطراف الحرب.

- فهم التقسيمات الإدارية على مستوى المدن والبلدات والبلديات، وأثرها على الهويات المحلية والوطنية.

9. الخلاصة

درسنا في هذا البحث ثلاثة مفاهيم أساسية؛ هي: الهوية الوطنية السورية، والهوية المحلية/الثقافية، والتقسيمات الإدارية في سوريا، والعلاقة بين هذه المفاهيم.

في الهوية الوطنية، تبين أن الهوية الوطنية السورية ما زالت عاملاً جامعاً للسوريين، وتحديداً على المستوى العاطفي. فالسوريون يخشون التقسيم، ويشعرون بنوع من الاعتزاز والافتخار بسوريتهم، غير أن هذا الانتماء يظل مشوشاً وغير واضح المعالم لأسباب عديدة.

أولاً، ليس واضحاً ما المقصود بالهوية السورية، فمحدداتٌ كاللغة العربية، والإسلام، والجغرافيا المتمثلة بالحدود الحالية، والتنوع الإثني والطائفي والديني لا تبدو جامعة وكافية، بل قد تكون عوامل تشويش أحياناً.

ثانياً، حداثة عهد البلاد من جهة، وولادتها بوصفها كياناً سياسياً أحدثه الاستعمار، تجعلان هذه الهوية محلّ شك لدى بعض حاملها.

ثالثاً، أعلت التيارات السياسية التي نشأت بعد الاستقلال عن فرنسا، سواء كانت بعثية، أو شيوعية، أو إسلامية، من شأن الهويات فوق الوطنية، والعروبة والإسلام، دون أن تكون سوريا مركزية فيها. إذ لا نعثر على حزب سوري واحد يعتبر سوريا وطناً نهائياً لجميع السوريين.

رابعاً سعت السلطات الحاكمة المتعاقبة منذ ما بعد الاستقلال، إلى إضعاف الهوية الوطنية ورموزها، مركزة على شخوصها و/أو الأيديولوجية التي تنتمي إليها.

خامساً، فشلت حكومات البلاد المتعاقبة في تطوير نموذج اقتصادي مستقر يشكل دعامة لهوية البلاد، فمن اقتصاد ذي طابع ليبرالي، إلى نظام اشتراكي مخطط، وغيرهما، لم يُتَح للبلاد بناء نموذج اقتصادي يحاكي تطلعات مواطنيها.

سادساً، باستثناء الجيش، الذي يقتصر على الذكور بطبيعة الحال، لا تعزز المؤسسات الحكومية عملية اللقاء بين المواطنين،وبالتالي بناء علاقات تفضي إلى بناء شخصية مشتركة.

سابعاً، وربما كان هذا واحداً من أهم العوامل: غياب المواطنة، بمعنى أن ضعف الثقافة الحقوقية، يُضعف من الهوية الوطنية والانتماء إلى ثقافتها.

تبين لنا وجود دلائل على ضعف الهوية الوطنية في مناطق في البلاد، وقوتها في مناطق أخرى، بناء على ثلاثة عوامل أساسية:

العامل الأول، وهو التهميش الاقتصادي والثقافي. فكلما كانت المنطقة أقل تنمية، ضعُف الانتماء الوطني لسكانها. مناطق شمال شرق سوريا التي تعرضت لتهميش منهجي على مدى عقود، كانت أقل ارتباطاً بالهوية السورية، من مناطق الساحل والجنوب، التي تحظى بمستويات عالية من التنمية. يظهر هذا بشكل أكثر وضوحاً إذا ما أخذنا العامل الثاني بعين الاعتبار (القرب الجغرافي من المركز)، في بلاد

طبيعة حكمها شديدة المركزية. أبناء المحافظات الأقرب للعاصمة، أكثر وصولاً إلى التعليم، والوظائف الحكومية، والجامعات. في حين تعاني المحافظات البعيدة من انخفاض في مستويات التعليم والتنمية، والقدرة على الحصول على وظائف حكومية. العامل الثالث، هو العامل الخارجي، المرتبط بقوة الخارج الإقليمي، والعلاقات المصلحية معه، والارتباط الهوياتي. يعني هذا أن المناطق الحدودية تحديداً عرضة لتأثيرات الدول المحيطة، أو جماعات فيها، بشكل يضعف من الانتماء الوطني. من المهم ذكر أن العامل الثالث مرتبط بالعاملين الأول والثاني. بمعنى أن بُعد المناطق عن المركز، وضعف التنمية فيها، يرفعان من احتمال تأثير العامل الخارجي، وبالتالي الدخول في حلقة معيبة.

كما درسنا الهوية المحلية محاولين فهم عوامل تشكلها، وأثرها في الهوية الوطنية. تبيّن أن العناصر الأكثر تأثيراً في بناء هوية محلية، بمعناها الثقافي، هي التجانس الاجتماعي، والشهرة السياحية، وتوافر الرموز الطبيعية والشخصية، والاكتفاء الاقتصادي. كما رأينا أن الطبيعة الاجتماعيّة في حدّ ذاتها تؤثّر في الهوية. بمعنى أن الطبيعة العشائريّة تجعل من الرابط الاجتماعي، في ما سمّيناه بالهوية الاجتماعيّة، والعابرة للجغرافيا، عاملاً مُضعفاً للهوية المحليّة. كان لافتاً أن الهوية المحليّة ليست عاملاً مُضعفاً للهوية الوطنيّة، عكس الشائع. فالهوية المحلية القوية قد تؤدي إلى هوية وطنية قوية، في حال ترافق هذا مع تنمية اقتصادية وإضعاف العامل الخارجي. هذا يعني أنه في حال عملت السلطات الحاكمة على تمكين المحليات، واحترمت الهويات المحلية، فإنها تُضعف حاجة المحليات إلى الخارج. عندئذ، تلعب الهوية المحلية القوية دوراً معزّزاً للهوية الوطنية وليس العكس. أما في حال ضعف التنمية فإن الهوية المحلية القوية، تلعب دوراً معاكساً ليصبح تنامها عاملاً مضعفاً للهوية الوطنية.

المحور الثاني كان محور التقسيمات الإدارية. ارتأينا أن ننطلق في دراستنا للهوية المحلية من المناطق، كونها التقسيم الإداري الأكثر استقراراً. تبيّن لنا أن التقسيمات الإدارية جاءت على أشكال عديدة. الأول هو تغيير أسماء المناطق، كتغيير اسم الطبقة إلى الثورة، أو ديريك إلى المالكية، أو حوران إلى درعا، وسواها. الشكل الثاني، هو تغيير حدود المناطق وإضافة نواحٍ إلى مناطق وسحبها من أخرى، كما حدث في منتصف ستينيات القرن الماضي عند تعديل حدود منطقتي الرستن، وحمص، أو كما حدث في العام 1962 عند تعديل حدود المناطق في محافظة الحسكة. كما يمكن أن تحدث التعديلات عبر تحويل النواحي إلى مناطق، والمناطق إلى محافظات، كما حدث عند تحويل إدلب والرقة من منطقتين (قضائين بحسب التسمية آنذاك) إلى محافظتين، أو عند تحويل نوى من ناحية إلى منطقة. أخيراً، يجب ذكر أن التعديلات في غالبيتها غير عكوسة، ما يعني أن مثل هذه التعديلات تحدث في اتجاه واحد. فمن جهة، تؤثر هذه التعديلات بشكل كبير على مكتسبات المجتمعات التي تقطن في هذه المنطقة أو تلك (تحديداً عند ترقية ناحية إلى منطقة أو منطقة إلى محافظة)، ومن جهة ثانية، فإن تأثير مثل هذه التغييرات كبير على الهوية المحلية، وبالتالي الهوية الوطنية كما أسلفنا.

عليه، فإننا نوصي بما يلي:

على مستوى الهوية الوطنية:

- فتح الحوارات حول الهوية الوطنية، بما يعنيه ذلك من تحدي الحالة الدستورية للهوية الوطنية، وبما يخلق حالة جامعة، وهوية وطنية معبرة عن المواطنين. بمعنى أن الهوية الوطنية بحسب تعريف الدستور، إقصائية بطبيعتها، ولا تأخذ في عين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والمحلية للهوية السورية، ويجب فتح النقاش حولها.
- تصميم المؤسسات بشكل يعزز من بنيتها الوطنية، وقدرتها على عكس هوية وطنية جامعة، وتوفير بيئة لتلاقي السوريين بدل عزل بعضهم عن بعض.
- بناء الهوية الوطنية السورية بحدود سايكس بيكو، بدل المحاولة العبثية لنبذ نتيجة هذه الاتفاقية.
- بناء هوية وطنية تشميلية، تعترف بالتنوع السوري، وتفتخر به.
- احترام الهويات المحلية، والابتعاد عن شيطنة المناطقية.
- الابتعاد عن محاولات طمس الهويات المحلية، سواء بتغيير أسماء المناطق، أو تعديل حدودها الإدارية.
- التمكين الاقتصادي للأطراف، وتحسين مستوى اللامركزية. فما يهدد الهوية الوطنية الجامعة هو المركزية الشديدة وليس اللامركزية.
- وضع خطة للتقسيمات الإدارية لا تسعى إلى تقويض الهويات المحلية، بل على العكس، يجب أن تظهر التقسيمات الإدارية بوصفها عاملَ تقدير للهوية المحلية لا عامل تقويض.
- نرى أنه من اللازم إحداث محافظات جديدة، مثل القلمون، والغوطة، وتدمر، والقامشلي، ومنبج، وربما سلمية، كجزء من معالجة آثار الحرب.

10. قائمة المراجع

"Administrative Organizations Law." The Syrian Parliment. Accessed December 25, 2023. http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=203&RID=-1&Last=9966&First=98&CurrentPage=141&Vld=-1&Mode=&Service=&Loc1=&Key1=&SDate=&EDate=&Year=&or=&Country=&Num=-1&Dep=-1&src=203&&or_c=1.

Ahmad, Sohail. "The Fata Merger with Khyber–Pakhtunkhwa." *Perspectives on Contemporary Pakistan*, 2020, 33–44. https://doi.org/10.4324/9781003007784-3.

Al Zoubi, Zedoun, Omar Halaj, Sohaib Al Zoubi, and Jad Al Halaj. "The Making of Syria Administrative Divisions'map: One Hundred Years of a Problematic Relationship between the Centre and the Periphery." syrian constitution, October 27, 2022. https://syrianconstitution.org/project/the-making-of-syria-administrative-divisionsmap-one-hundred-years-of-a-problematic-relationship-between-the-centre-and-the-periphery/.

Al Zoubi, Zedoun. "الهوية الوطنية في الدساتير السورية ظروف النشأة وانعكاساتها في الدساتير السورية- National Identity in the Syrian Constitutions: Conditions of Upbringing and Their Repercussions in the Syrian Constitutions." *Qalmoon*, July 29, 2022.

Aloush, Mada. "The National Framework for Regional Planning 2035." SANA, October 24, 2022. https://sana.sy/?p=1769292.

Anderson's, Sherwood. "Imagined communities." *Literary Criticism and Cultural Theory* 49 (2006).

B. Murphy, Alexander. "The History and Persistence of Territory." *A Research Agenda for Territory and Territoriality*, 2020. https://doi.org/10.4337/9781788112819.00008.

Badiou, Alain. "1. Twenty-Four Notes on the Uses of the Word 'People.'" *What Is a People?*, 2016, 21–31. https://doi.org/10.7312/badi16876-002.

Bahbha. "The Location of Culture." *Routledge*, 2017. https://doi.org/10.4324/9781912281701.

Berg, Linda. *Multi-level Europeans: The influence of territorial attachments on Political Trust and Welfare attitudes*. Göteborg: Department of Political Science, Göteborg Univ, 2007.

Bourdieu, Pierre. *The field of cultural production: Essays on art and literature*. Cambridge: Columbia University Press, 1993.

Börner, Stefanie. *Belonging, solidarity and expansion in Social Policy*. Basingstoke u.a.: Palgrave Macmillan, 2013.

Böner, P., and F. R. Pöschel. "Clones of operations on binary relations." *Contributions to general algebras* 7 (1991): 50-70.

Brigevich, Anna. "Regional Identity and Support for Europe: Distinguishing between Cultural and Political Social Identity in France." *Regional & Federal Studies* 26, no. 4 (2016): 475–507. https://doi.org/10.1080/13597566.2016.1223057.

Bruter, Michael. "On What Citizens Mean by Feeling 'European': Perceptions of News, Symbols and Borderless-ness." *Journal of Ethnic and Migration Studies* 30, no. 1 (2004): 21–39. https://doi.org/10.1080/1369183032000170150.

Caṭṭopādhyāẏa, Pārtha. *I am the people: Reflections on popular sovereignty Today*. New York: Columbia University Press, 2020.

"Central Bureau of Statistics المكتب المركزي للإحصاء." المكتب المركزي للإحصاء. Accessed December 25, 2023. http://cbssyr.sy/.

Chauvel, Richard, and Ikrar Nusa Bhakti. "The Papua conflict: Jakarta's perceptions and policies." (2004).

Chatterjee, Shibashis, and Sulagna Maitra. "Identity, Conflicts and Security." *Peace and Conflict Studies*, 2020, 97–119. https://doi.org/10.4324/9781003084167-8.

Chatterjee, Shoumitro, Devesh Kapur, Pradyut Sekhsaria, and Arvind Subramanian. "Agriculture Federalism: New Facts, Constitutional Vision." *Economic and Political Weekly* 57, no. 36 (2022).

Checkel, Jeff. “Regional Identities and Communities.” *Oxford Handbooks Online*, 2016. https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199682300.013.25.

Greenwood, Greg. “Regional Environmental Governance: A Natural Scientist’s Synthesis.” *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 14 (2011): 69–72. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2011.03.025.

Guibernau, Montserrat. “Anthony D. Smith on Nations and National Identity: A Critical Assessment.” *Nations and Nationalism* 10, no. 1–2 (2004): 125–41. https://doi.org/10.1111/j.1354-5078.2004.00159.x.

Hamejo, Mohammad Manar. “4 ملايين يقطنون حالياً في المحافظة.. ولجان في العيد لمراقبة الأسواق وألعاب الأطفال ... نائب محافظ ريف دمشق لـ"الوطن": مشروع مرسوم لتغيير اسم المحافظة إلى الفيحاء.” Al Watan Newspaper صحيفة الوطن, April 18, 2023. https://alwatan.sy/archives/343267.

Hirschhausen, Béatrice von. *Les provinces du temps: Frontières Fantômes et expériences de l’histoire*. Paris: CNRS éditions, 2023.

Huddy, Leonie, and Alessandro Del Ponte. “National Identity, Pride, and Chauvinism—Their Origins and Consequences for Globalization Attitudes.” *Liberal Nationalism and Its Critics*, 2019, 38–56. https://doi.org/10.1093/oso/9780198842545.003.0003.

Huddy, Leonie, and Nadia Khatib. “American Patriotism, National Identity, and Political Involvement.” *American Journal of Political Science* 51, no. 1 (2007): 63–77. https://doi.org/10.1111/j.1540-5907.2007.00237.x.

Lefebvre, Henri. "The production of space (1991)." In *The people, place, and space reader*, pp. 289-293. Routledge, 2014.

Legislative Decree NO. 420 § (28.11.2008).

Legislative Decree NO. 94 § (21.08.1962).

Medrano, Juan Díez, and Paula Gutiérrez. "Nested identities: National and European identity in Spain." *Ethnic & Racial Studies* 24, no. 5 (2001).

Moreno, Luis, Ana Arriba, and Araceli Serrano. “Multiple Identities in Decentralized Spain: The Case of Catalonia.” *Regional & Federal Studies* 8, no. 3 (1998): 65–88. https://doi.org/10.1080/13597569808421060.

Mosselmans, Jens. “The Brussels–Halle–Vilvoorde Question: A Linguistic Trap.” *European Public Law* 15, no. Issue 1 (2009): 5–16. https://doi.org/10.54648/euro2009001.

Nasrallah, Basheer, and Abbas Sharifeh. “The Military Control Maps in Syria at the End of 2021 and the Beginning of 20222022.” Jusoor For Studies, 2021. https://jusoor.co/ar/details/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2021-%D9%88%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2022.

Paasi A, Regional Environmental Governance: Interdisciplinary Perspectives, Theoretical Issues, Comparative Designs (REGov) The region, identity, and power, Procedia Social and Behavioral Sciences 14 (2011) PP 9–16

Paasi, Anssi. “The Region, Identity, and Power.” *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 14 (2011): 9–16. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2011.03.011.

Paasi, Anssi. “The Resurgence of the ‘Region’ and ‘Regional Identity’: Theoretical Perspectives and Empirical Observations on Regional Dynamics in Europe.” *Globalising the Regional, Regionalising the Global*, 2009, 121–46. https://doi.org/10.1017/cbo9781139087339.006.

Ponte, Alessandro Del. “The Influence of Foreign Elite Rhetoric: National Identity, Emotions, and Attitudes toward Austerity.” *European Union Politics* 22, no. 1 (2020): 155–78. https://doi.org/10.1177/1465116520966653.

Rep. *Durak Campaign's National Report on the Interaction of Development Forces with the Situation of Local Administration Elections in Syria 2020*, 2020.

Rose, Alvin, and Henri Tajfel. "Human Groups and Social Categories: Studies in Social Psychology." *Contemporary Sociology* 12, no. 2 (1983): 237. https://doi.org/10.2307/2066820.

Sassen, Saskia. "Why cities matter." *Catalogue of the 10th International Architecture Exhibition, Venice Biennale* (2006): 26-51.

Schakel, A H. "Regional and National Elections in Eastern Europe." *Palgrave Macmillan*, 2017. https://doi.org/10.1057/978-1-137-51787-6.

Schrijver, Frans J. "Electoral Performance of Regionalist Parties and Perspectives on Regional Identity in France." *Regional & Federal Studies* 14, no. 2 (2004): 187–210. https://doi.org/10.1080/1359756042000247447.

Schrijver, Frans J. "Electoral Performance of Regionalist Parties and Perspectives on Regional Identity in France." *Regional & Federal Studies* 14, no. 2 (2004): 187–210. https://doi.org/10.1080/1359756042000247447.

Schrijver, Frans. *Regionalism after regionalisation*, 2006. https://doi.org/10.5117/9789056294281.

Schrijver, Frans J. "Electoral performance of regionalist parties and perspectives on regional identity in France." *Regional & Federal Studies* 14, no. 2 (2004): 187-210.

Scott, James C. *Seeing like a state: How certain schemes to improve the human condition have failed*. New Haven: Yale University Press, 2020.

Shao, Yuhan, Eckart Lange, Kevin Thwaites, and Binyi Liu. "Defining local identity." *Landscape Architecture Frontiers* 5, no. 2 (2017): 24-41.

Spivak, D.E., 2015. *Local Identity in the Face of Empire: Loro Ceramics of the Middle Horizon Peruvian South Coast*. University of California, Santa Barbara.

Stavenhagen. "1. Cultural Rights and Human Rights: A Social Science Perspective." *Human Rights in the Maya Region*, 2020, 27–50. https://doi.org/10.1515/9780822389057-003.

Syrian Bureu for Statstices. "Syrian Population." المكتـــب المركـــزي للإحصـــــاء. Accessed December 25, 2023. http://cbssyr.sy/General%20census.htm.

Syrian Parlimant. Legislative Decree 107 of 2011 Local Administration Law, article 73,82- 2011 لعام 107 المرسوم التشريعي 2011 ,قانون الإدارة المحلية. http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5575&cat=4390.

Syrian Parliment. Law 26 of 2010 Regional Planning Law - 2010 ,قانون التخطيط الإقليمي 2010 لعام 26 القانون. http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4571&ref=tree&.

The Official Newspaper No. 39. "Legislative Decree NO.179, Issued by the Syrian President Fozi Salo." *Renaming Horan, Al Jazeera & Al Furat Governarates into Daraa, Al Hasakh and Der Al Zoor*, January 29, 1953.

The Official Newspaper NO.27. "Legislative Decree NO. 468." *Creation of Idlep & Al Rasheed Governorates*, November 18, 1957.

The Official Newspaper, NO 39. "Legislative Decree No. 51, Issued by the Syrian President Ameen Al Hafez." *Creation of Quneitra Governorate*, August 27, 1964.

The Official Newspaper, NO. 41. "Legislative Decree No. 100, Issued by the Syrian President Noor Eldeen Al Atassi ." *Creation of Tartus Governorate*, August 22, 1966.

The Official Newspaper, NO.4. "Legislative Decree NO. 10, The Creation of Damascus Governarate, Issued by the President Hafez Al Assad," January 20, 1972.

The Official Newspaper. “Legslative Decree NO. 50 Issued by the Prisedent of the Presency Council Mohamad Omran,” October 31, 1964.

The Official Newspaper NO. 55. “Legislative Decree NO.55, Issued by the President of the Presidency Council,” September 23, 1964.

The Official Newspaper NO. 19. “Legislative Decree NO.172, Issued by the President Bashar Al Asaad,” April 25, 2010.

Youns, Hasan. “The Arabization of Place Names in Syria Affects Identity and Belonging تعريب أسماء الأماكن في سوريا يؤثر على الهوية والإنتماء.” Syrian Snack, September 11, 2019. https://snacksyrian.com/%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%83%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%A4%D8%AB%D8%B1/.

11. الملحقات

اسم المحافظة	اسم المنطقة
ريف دمشق	10مناطق
	ريف دمشق – قطنا – يبرود – داريا – القطيفة – قدسيا- الزبداني – دوما – التل – النبك
حلب	10مناطق
	جبل سمعان – الأتارب – عين العرب كوباني – السفيرة – الباب – دير حافر – جرابلس – منبج – أعزاز - عفرين
حمص	7مناطق
	حمص – الرستن – المخرم – القصير – تدمر – تلدو – تلبيسة
حماه	6مناطق
	مصياف – حماة – السلمية – الغاب – تل سلحب – محردة
اللاذقية	4مناطق
	اللاذقية – جبلة – الحفة – القرداحة
طرطوس	6مناطق
	طرطوس – صافيتا – بانياس – الدريكيش – الشيخ بدر – القدموس
إدلب	6مناطق
	ادلب – معرة النعمان – خان شيخون – أريحا – جسر الشغور – حارم
الرقة	3مناطق
	الرقة – الثورة – تل أبيض
دير الزور	3مناطق
	دير الزور – البوكمال – الميادين
الحسكة	5مناطق
	الحسكة – الشدادي – القامشلي – رأس العين – المالكية
درعا	5مناطق
	درعا – بصرى الشام – إزرع – نوى – الصنمين
السويداء	3مناطق
	السويداء – شهبا – صلخد
القنيطرة	منطقتين
	فيق القنيطرة

جدول 3 المناطق و النواحي في سوريا حسب المحافظات

١ ــ أن تكون المنطقة مؤلفة من ناحيتين على الاقل ماعدا المرتبطة بمركز المنطقــة مباشرة .

٢ ــ أن يكون عدد سكان المنطقة /٦٠/ ستين ألف نسمة فأكثر ،والناحية /٢٥/ خمسة وعشرين ألف نسمة فأكثر .

ويمكن أن يستثنى من هذا الشرط :

آ ــ مناطق الباديــة .

ب ــ المناطق الهامشية (المحددة من قبل وزارة الزراعــة والاصــلاح الزراعي) .

جـ ــ المناطق التي تتمتع بفعاليات سياحية خاصة .

د ــ المناطق التي تتمتع بفعاليات اقتصادية .

على أن يترك تقدير ذلك للسيد وزير الادارة المحلية .

٣ ــ أن يكون احداث المناطق والنواحي متوافقا مع الخطــة الخمسية

٤ ــ أن يراعى في اختيار مركز المنطقة أو الناحية المقترح احداثها ،التوفيق بين توسطه وسهولة الوصول اليه أو باتجاه السير الى مركز الوحدة الادارية الاعــلى .

وبكونه يتمتع بخصائص سكانية واقتصادية واجتماعية وفق العاملــين التاليين :

آ ــ العامل الجغرافي : أن يكون الاتصال بين التجمعات السكانيةومركز المنطقة ميسورا ، وأن لاتكون هناك موانع طبيعية ، بالاضافة الى توفير العوامل الادارية والفنية والاجهزة اللازمة للوحدات ، وبصورة خاصة وحدات الامــن والمواصلات ووسائل النقل ورغبات المواطنين وماتراه هيئات الادارة المحلية .

ب ــ التنمية الاقتصادية والاجتماعية : أن يكون ثمة نوع من التقارب بين الفعاليات الاقتصادية في الوحدة المقترح احداثها (صناعية ــ زراعية ــ تجارية) وأن يكون للمواطنين مصلحة حقيقية في الارتباط الجديد من حيث أعمالهم وأنشطتهم وتأمين احتياجاتهم وتصريف منتوجاتهم .

٥ ــ أن توضع ضوابط الاحداث في ضوء مردوده الاقتصادي المباشر وغير المباشر ، وفي ضوء امكانية احداث الادارات اللازمة للمنطقة أو الناحية ، واعداد الكوادر اللازمة لذلك ، مع تحديد النفقات المترتبة على هذا الاحداث للحظها في الموازنــة .

واستنادا الى ذلك تتم الاجراءات التالية :

LINUM

Baytna | بيتنـــا